بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان

# أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

# "The Impact of Audit Quality on Earnings Quality: An Empirical Study on Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange"

إعداد الطالب

محمد علي عايد ابراهيم

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش

الفصل الدراسي الثاني

2014-2013

قرار أعضاء اللجنة

أثر جودة التدقيق في جودةالأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

The Impact of Audit Quality on Earnings Quality: An Empirical Study on Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange

إعداد


محمد علي عايد ابراهيم

بكالوريوس محاسبة، جامعة البلقاء التطبيقية، اربد، 2011.


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص المحاسبة من جامعة اليرموك، اربد.

وافق عليها

الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش.................................. مشرفاً ورئيساً

أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان .................................. عضواً

أستاذ في المحاسبة، جامعة اليرموك

الدكتورة ديمة أحمد درادكة .................................. عضواً

أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة

2014/5/7

# إهداء

إلى رمز الرجولة والتضحية

إلى من دفعني للعلم وبه أزداد افتخار

أبي

إلى من يسعد قلبي بلقاها

إلى روضة الحب التي تنبت أزكى الأزهار

أمي

إلى من هم أقرب إلي من روحي

وأستمد بهم عزيمتي وإصراري

إخوتي

إلى اللذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

إلى من أنسني في دراستي

أصدقائي وزملائي الأعزاء

إلى طلاب العلم والباحثين

إلى هذا الصرح العلمي

جامعة اليرموك

أليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

إن الشكر لله كثيرا على فضله وتوفيقه لي بانجاز هذا العمل ,ولا يسعني في هذا المقام

إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل ,الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش ا لذي اشرف على إعداد هذه الدراسة وعلى نبله وكريم أخلاقه ,وعلى ما قدمه من توجيه ونصح ومتابعة مستمرة أثناء إعداد هذه الدراسة حتى خرجت الى حيز الوجود.

كما أتوجه بجزيل الشكر الى كل من الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان والدكتوره ديمة درادكة على تشريفهم لي بقبول مناقشة هذه الدراسة.

والشكر والتقدير الى شموع المعرفة أساتذة قسم المحاسبة بجامعة اليرموك على ما قدموه لي من نصح وإرشاد.

## قائمة المحتويات

# الملخص

إبراهيم، محمد علي. " **أثر جودة التدقيق في جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2014.

( المشرف: الأستاذ الدكتور محمود حسن قاقيش)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل جودة التدقيق على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، واستخدمت الدراسة نموذج Richardson *et al.* 2005 لقياس جودة الأرباح من خلال مدى استمرارية الأرباح، كما استخدمت كل من التخصص في صناعة العميل، وحجم مكتب التدقيق، و فترة الاحتفاظ بالعميل، وقيمة أتعاب التدقيق كمقياس لجودة التدقيق. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير نموذج يعكس العلاقة المفترضة بين عوامل جودة التدقيق وجودة الأرباح. وشملت عينة الدراسة على (52) شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2007–2011. كذلك تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وتوصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية لجودة التدقيق المقاسة بكل من التخصص في صناعة العميل، وحجم مكتب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، وأتعاب التدقيق على جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود جودة في الأرباح في سنوات الدراسة ككل. كما أوصت الدراسة بأهمية تفعيل دور المدقق الخارجي في تعزيز جودة الأرباح، و الحرص في اختيار المدقق الخارجي.


**الكلمات المفتاحية:** جودة الأرباح، جودة التدقيق، الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 مشكلة وأسئلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 مخطط الدراسة

## 1.1 مقدمة الدراسة:

تختلف القرارات التي تبنى على معلومات الأرباح تبعاً لإختلاف مستخدمي القوائم المالية، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين ومنحهم المكافآت، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لإتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون فإنهم يعتمدون على الأرباح؛ لتقييم استثماراتهم من خلال قدرة الأرباح الحاليةعلى التنبؤ باستمرارية الأرباح في الفترات اللاحقة (Block, 1999).

ويدل صافي الربح على القيمة المضافة للشركة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، كما أن العديد من متخذي القرارات يعتبر الأرباح السنوية البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، دون النظر إلى العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية بسبب التركيز على مقدار الأرباح دون التركيز على جودة الأرباح.

وقد يؤدي سلوك الإدارة إما الى تخفيض الدخل بغرض تخفيض الضرائب، أو زيادة الدخل بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، أو تمهيده عن طريق تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو زيادته إذا كان منخفضاً، وذلك لتخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل لتحقيق الاستقرار في أسعار الأسهم في السوق . وهنالك تبايناً في الدوافع التى تحرك الإدارة، إلا أن سلوك التأثير على الدخل يأخذ أحد الاتجاهات السابقة.

ويعتمد المساهمون على الأرباح لتقييم أداء المديرين التنفيذيين للشركة، كما أن جهات الإقراض والمستثمرين يعتمدون على الأرباح أيضا في اتخاذ قراراتهم، وإذا ما جزئنا الأرباح إلى مكوناتها نجد أنها تحتوي على تدفقات نقدية وعلى مستحقات، وإذا ما نظرنا إلى المستحقات بتمعن فإننا نجد أنها

تحتوي على بعض من الاجتهادات والتقديرات من قبل المديرين والتي قد تكون اجتهادات وتقديرات غير دقيقة، وبالتالي تؤدي إلى أرباح لا تتمتع بالدقة، وإلى اتخاذ قرارات متفاوتة في جودتها تبعاً لتفاوت دقة تقدير المستحقات التي تعتبر أحد مكونات الأرباح.

لذا تحاول هذه الدراسة إلى المساعدة في فهم جودة عملية التدقيق وكيفية تقييم جودة التدقيق التي حظيت باهتمام الأدبيات السابقة كمؤشرات للجودة . كما تهدف أيضاً الى إبراز دور جودة التدقيق في جودة الارباح في السوق الأردني، حيث أثبتت العديد من الدراسات التى أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة موجبة بين جودة التدقيق وجودة الأرباح في السوق الامريكي.

## 2.1 مشكلة وأسئلة الدراسة:

تمثل العلاقة بين جودة التدقيق وجودة الأرباح مصدر إهتمام كل من المستثمرين والإدارة. فالإدارة ترغب في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، أما المستثمرين فهم الأكثر إهتماما لما يولد بالتالي قرارات استثمارية صحيحة. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالأسئلة التالية:

1. ما هي العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي و جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟
2. ما هي عوامل جودة التدقيق الخارجي التي تؤثر على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟
3. ما جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان؟

## 3.1 أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي و جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
2. معرفة عوامل جودة التدقيق الخارجي التي تؤثر على جودة الأرباح الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
3. معرفة جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

## 4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الأرباح بحد ذاتها ومدى إمكانية الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وبيان مدى تأثير جودة التدقيق الخارجي على توليد أرباح ذات جودة عالية ومعرفة مدى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومدى إمكانية الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ومدى الامكانية الاعتماد على البيانات المدققة من قبل المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات.

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في قلة الأبحاث، في حدود معرفة الباحث، التي تطرقت الى بحث جودة التدقيق وجودة الأرباح المقاسة بمدى استمرارية الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والتي ستقدم نوع جديد من الدراسات. وتبرز اهميتها من الناحية العملية (التطبيقية) من حيث انها ستوفر مجموعة من المعلومات لمجموعة من الأطراف والجهات ذات العلاقة حول مدى

تأثير عوامل جودة التدقيق على جودة الارباح، و جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والتي تساعد الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات الملائمة.

### 5.1 مخطط الدراسة :

تتكون الدراسة الحالية من ستة فصول، يهدف الفصل الأول إلى عرض كل من الإطار العام للدراسة الذي يتضمن مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة. كما يهدف الفصل الثانيإلى مراجعة ادبيات الدراسة، الذي يتضمن كل من جودة التدقيق وجودة الأرباح والعلاقة بينهما من خلال الشرح في كل منهما. كما هدف الفصل الثالث إلى مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة التدقيق وجودة الارباح، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة. وهدف الفصل الرابع إلى توضيح منهجية الدراسة الذي يعرف مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر الحصول على المعلومات، ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها، بالإضافة إلى النموذج المستخدم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما بيّن الفصل الخامس نتائج التحليل ومشكلات التحليل واختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة، وهدف الفصل السادس إلى عرض النتائج والاستنتاجات التي توصل اليها الدراسة و التوصيات التي وصت بها الدراسة اعتمادا على نتائج الدراسة.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري

1.2 تعريف التدقيق

2.2 أهداف التدقيق

3.2 أهمية التدقيق

4.2 التطور التاريخي للتدقيق في الاردن

5.2 جودة التدقيق

1.5.2 مفهوم جودة التدقيق

2.5.2 مقاييس جودة التدقيق

6.2 جودة الأرباح

1.6.2 مفهوم جودة الأرباح

2.6.2 محددات جودة الأرباح

3.6.2 أسباب قياس جودة الأرباح

4.6.2 مقاييس جودة الأرباح

5.6.2 تدني جودة الأرباح

## 1.2 تعريف التدقيق

كلمة تدقيق (audit) مشتقة من اللغة اللاتينية وتحديداً من كلمة: (Audir) والتي تعني: (To hear) يستمع.

ولقد عُرّفت كلمة التدقيق من قبل العديد من الهيئات والمجالس المختلفة المهتمة، وكذلك من رواد الفكر المحاسبي، ومن أهم تلك التعريفات:

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية American accounting association للتدقيق أنه: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية بشكل موضوعي ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق" (توماس، وهنكي، 1989).

وعرّف إتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق المحاسبي بأنه: إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الإقتصادية والأحداث ، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين. (التميمي، 2006)

## 2.2 أهداف التدقيق:

قديماً كان الهدف الرئيس للتدقيق وسيلة لإكتشاف الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات. لكن أهداف التدقيق تطورت، وقد كان لعبارة القاضي اللورد (Lopes) عام 1896 الأثر الأكبر في تغيير وتطور أهداف التدقيق الذي وصف فيها المدقق بأنه: "كلب حراسة لا كلباً بوليسياً يتعقب المجرمين"

"The auditor is a watchdog not a bloodhound" (Sarup, 2004)

وهنالك العديد من أهداف التدقيق العملية والميدانية، وذكرت (توماس، وهنكي، 1989) مجموعة من الأهداف والتي نجملها في النقاط التالية:

**أولاً: الوجود والتحقق:**

يسعى مدقق الحسابات إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم، وجميع العناصر الواردة في الميزانية، وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً لدى الشركة، فمثلاً بالنسبة إلى المخزون السلعي المقدر بمبلغ معين، عند تاريخ معين، وكمية معينة فعلى المدقق أن يسعى إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزون (صديقي، وطواهر، 2010)

**ثانياً: الملكية والمديونية:**

يعمل التدقيق في هذا البند على إتمام البند السابق، من خلال: التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للشركة، والخصوم إلتزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخازن أو الحقوق هي حق شرعي لها، والديون هي مستحقة فعلاً لأطراف أخرى، فالتدقيق بذلك يعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية (سواد، 2009).

**ثالثاً: الشمولية:**

بما أن الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة فقد بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة لكل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمّتُ بصلة إلى الحدث. ولغاية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة

عن الوضعية الحقيقية للشركة، والذي يعتبر من بين أهم الأهداف لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي (سواد،2009).

**رابعاً: التقييم:**

يهدف التدقيق من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كطرق اهتلاك الاصول وتقييم المخزون، وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى (صديقي، وطواهر، 2010).

إن الالتزام بهذا البند من شأنه أن يضمن:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية.
- ثبات الطرق المحاسبية.

**خامساً: العرض والإفصاح:**

تسعى الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للشركة، من خلال الإفصاح عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات، التي أعدت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية، والتي تم تجهيزها بشكل سليم يتماشى مع المبادئ المحاسبية.

إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المدقق ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي للوضع الإقتصادي للمؤسسة (صديقي، وطواهر، 2010).

**سادساً: إبداء رأي فني:**

يسعى المدقق من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما يمليه التدقيق القيام بالفحص والتحقق وإبداء الرأي حول كل من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعبات والأخطاء.
- تقييم الأداء داخل النظام والشركة ككل.
- تقييم الأهداف والخطط.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نقول: أن المدقق يستطيع أن يبدي رأياً فنياً محايداً حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية، وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، نشير ايضاً إلى أن الأهداف المتحققة من التدقيق هي إحدى الأهداف الكلية للشركة، وإذا ما نجح التدقيق في تحقيق أهدافه فهو بذلك يسهم في تحقيق الأهداف الكلية للشركة.

### 3.2 أهمية التدقيق:

تتمثل أهمية التدقيق في اعتبارها وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ قراراتها ورسم خططها المستقبلية . خصوصاً إذا تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل فيما يلي:

1-إدارة المشروع:

تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدمها في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة عالية. والقرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتماداً أساسياً على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط والسياسات بشكل محكم ودقيق، وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.(الخطيب، 2009)

2- المالكين:

يلجأ الملاك إلى القوائم المالية المعتمدة ويسترشدون ببياناتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لإتخاذ قرارات لتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم الوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن. ولضمان حماية مدخرات المستثمرين فيتحتم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية دقيقة وصحيحة. (الساعي، وعمرو، 1991)

3- الدائنين والموردين:

وهنا تظهر أهمية التدقيق للدائنين والمقرضين من خلال إعتمادهم على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالإلتزام قبل الشروع

في منح الإئتمان التجاري والتوسع فيه. وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقاً لقوة المركز المالي (سلامة وآخرون، 2011).

4- الهيئات الحكومية:

تعتمد الهيئات الحكومة على القوائم المالية المدققة في الكثير من الاغراض مثل الرقابة والتخطيط، وفرض الضرائب، ومنح القروض، والدعم لبعض النشاطات. وللقيام بهذه الواجبات يجب أن تكون معتمدة على بيانات صحيحة وسليمة لتكون القرارات سليمة (المطارنة، 2006).

5- رجال الاقتصاد:

يعتمد رجال الاقتصاد على ما تحويه القوائم المالية من بيانات لتحليلها، وتقدير الدخل القومي، ورسم الخطط الاقتصادية. وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على جودة التدقيق (الخطيب، 2009).

6- نقابات العمال:

تعتمد نقابات العمال على القوائم المالية في مفاوضتهم مع الإدارة، لرسم سياسة الأجور ومزايا العمال (الخطيب، 2009).

7- الأهمية في تخصيص الموارد:

يساعد التدقيق في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاءة ممكنة لانتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها. فالموارد النادرة تجتذبها الوحدات الإقتصادية القادرة على استخدامها بأفضل طريقة وأكثر كفاءة. وجودة التدقيق تولد افضل تخطيط لمنع الأسراف في الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعادلة (سلامة وآخرون، 2011).

8- الاهمية للإقصاد القومي:

يخدم التدقيق الاقتصاد القومي لما يقدمه من نتتائج لاغلبية فئات المجتمع، حيث يساعد في تنمية المجتمعات لما يؤديه من خدمات جليلة في مجال حماية الاستثمارات، وبيان حالات التلاعب، وتوجيه الاستثمار، وتوجيه الموارد المتاحه بأفضل صورة. فالتدقيق يتابع مدى مستوى وتنفيذ الخطط القومية في مراحلها المختلفة، والكشف عن اي انحراف، ومعالجته بالسرعة الممكنة، لتحقق الخطط اهدافها، مما يؤدي إلى مضاعفة الدخل القومي، وازدهار الاقتصاد القومي، وتحقيق الرفاهية للمواطنين (المطارنة، 2006).

## 4.2 التطور التاريخي للتدقيق في الاردن:

استمدت مهنة التدقيق نشأتها من الحاجة إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. و ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات ، للوقوف على مدى صحتها.

وقد بقيت الشركات في فلسطين تقدم الخدمات المحاسبية في الأردن إلى أن أنشأت شركة جورج خضر مكتباً دائماً لها في عمان سنة 1944 حيث أصبح اسم هذه الشركة "خضر ورمضان وشركاهم". أدى التطور الذي حدث في عام 1946 لقانون ضريبة الدخل – بحيث أصبح يشمل جميع المكلفين من المواطنين والشركات – إلى تقدم وتطور مهنة التدقيق.

وكان لشركة "سابا وشركاه" أثر كبير في تطور مهنة التدقيق التي انتقلت من فلسطين إلى عمان عام 1948، حيث افتتحت بعض الشركات الأجنبية مثل: رسل وشركاه، وونى موري وشركاه فروعاً لها في الأردن في أوائل الخمسينات.

وفي عام 1961 صدر قانون رقم (10) "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات" محاولاً تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن الأخرى. وفي عام 1964 صدر القانون رقم (12) "قانون الشركات" وجعل التدقيق إلزامياً للشركات المساهمة، كما حدد العلاقة بين المدقق والاطراف الأخرى المعنية.

وفي عام 1985 صدر قانون رقم (32) " قانون مهنة تدقيق الحسابات لسنة 1985" الذي أوجد جمعية لمدققي الحسابات القانونيين في الأردن، ونظم مهنة التدقيق من جديد، حيث أصبح القانون رقم (10) لسنة 1961 ملغياً. وتبعه قانون جديد للشركات "قانون الشركات المؤقت رقم (1) لسنة 1989" والذي أقرته المجالس التشريعية بصفته الدائمة "قانون رقم (22) لسنة 1997"، ودفع المهنة خطوات جيدة إلى الأمام (عبد الله، 2004).



## 5.2 جودة التدقيق:

### 1.5.2 مفهوم جودة التدقيق:

أما جودة التدقيق فلا يوجد تعريف دقيق وواضح لها بسبب اختلاف وجهات النظر، ووجود عدة مقاييس غير واضحة لوضع تعريف محدد له.

فقد عرفتها (DeAngelo, 1981) على أنها: إحتمالية قيام مدقق الحسابات باكتشاف التحريف الجوهري والأخطاء بالكشوفات المالية في النظام المحاسبي للعميل والقيام بالإبلاغ عنها.

وقد عُرّفت جودة التدقيق من قبل (Hong & Wong, 1993) على أنها: العملية التي تحقق المزيد من المصداقية لتقارير المالية والأرباح.

أما (Knapp, 1991) فعرفها بأنها: مدى قدرة المدقق على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية التدقيق.

وتوصلت هذه الدراسة إلى صياغة تعريف جودة التدقيق على أنها: عملية منظمة ودقيقة لأداء عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية، للتاكد من صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وإبداء رأى محايد مع الإبلاغ عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة.

### 2.5.2 مقاييس جودة التدقيق:

تعتبر العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق هي المقومات الأساسية لقياس جودة التدقيق، وذلك لصعوبة تحديد مفهوم محدد ودقيق لجودة التدقيق. ويعرض هذا الجزء المقاييس التي استخدمتها الدراسة لقياس جودة التدقيق:

1- حجم مكتب التدقيق:

يعتبر حجم مكتب التدقيق أحد العوامل الذي يميز بين مكاتب التدقيق، فقد أثبتت DeAngelo (1981) وجود علاقة إيجابية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق، فكلما زاد حجم مكتب التدقيق كلما زادت جودة التدقيق. وقد توصلت دراسة Kim *et al.* (2003) إلى أن مكاتب التدقيق الكبيرة كان لها دور أكبر في منع إدارة الأرباح في الشركات من مكاتب التدقيق الصغيرة، ووجدت دراسة Teoh and Wong (1993) أن جودة الأرباح المقاسة بمعامل استجابة الأرباح في الشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق الكبرى، أكبر من جودة الأرباح في

الشركات المدققة من قبل مكاتب التدقيق الصغيرة. ولقد أثبتت العديد من الدراسات الأخرى العلاقة الإيجابية بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق (1991, Copley; 1994, Clarkson and Simunic; 1998, Becker *et. al.*; 2003, Kim *et. al.*; 2000,Bauwhede *et. al.*)

وهنالك العديد من المعايير المستخدمة في تحديد حجم مكاتب التدقيق وهي على سبيل المثال: عدد العاملين بالمكتب، وعدد العملاء، سمعة مكتب التدقيق. والجدير بالذكر أن الدراسة استخدمت سمعة مكتب التدقيق لقياس حجم مكتب التدقيق لصعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بعدد الموظفين في مكاتب التدقيق وعدد عملاء مكاتب التدقيق.

2- فترة الإحتفاظ بالعميل:

وهي تعبر عن عدد السنوات التي يقوم مكتب التدقيق خلالها تدقيق القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق.

وأشارت العديد من الدراسات (2005, Nagy; 2004, Nashwa; 1984, Simunic) إلى وجود علاقة سلبية بين طول فترة التدقيق وجودة التدقيق، وذلك لأن طول فترة التدقيق توطد العلاقة بين المدققين والإدارة مما يضعف الأداء الفعلي للتدقيق، ويقلل من جودة التدقيق، وكان هذا رأي لجنة Metcalf - التي شكلت عام 1977 من قبل الكونجرس الأمريكي - إلى أن طول مدة ارتباط المدقق بعميل التدقيق قد تؤدي إلى تخفيض جودة التدقيق (1991, Knapp).

وتوصلت دراسة Carcello and Nagy (2004) إلى أن القوائم المالية التي تتسم بتدني في جودتها ترتبط بالشركات التي تم تدقيقها من قبل مكاتب تدقيق لمدة ثلاثة سنوات أو أقل. لكن في دراسة

Copley and Doucet (1993) أوضحت أن جودة التدقيق تنخفض كلما ازدادت فترة ارتباط المدقق بالعميل، وقد يعود سبب ذلك إلى نشوء علاقة بين المدقق والإدارة.

3- التخصص في صناعة العميل:

ويقصد بها تخصص مكتب التدقيق في قطاع أو نشاط اقتصادي معين. وأشارت العديد من الدراسات (2003, Balsam *et.al.*; 1999, hogan and Jeter; 2001, Beasley and petroni) إلى أن مكاتب التدقيق ذات التخصص في قطاعات معينة، تعد مؤشراً جيداً على جودة التدقيق، وذلك بسبب الخبرة التي تكتسبها في هذا القطاع والتي تمكنها من تحديد ومعالجة المشاكل المتعلقة بهذا القطاع بأفضل طريقة وأسهلها. وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أن التخصص في صناعة أو قطاع معين ينتج عنه أداء تدقيق ذو جودة أعلى.

وفي دراسة أبو عيسى (2011) التي سعت لمعرفة مدى وجود تخصص لدى مكاتب التدقيق في الأردن، والتي توصلت إلى وجود تخصص لمكاتب التدقيق في قطاع أو أكثر. وقد اعتمدت دراسة الباحث في الحصول على المكاتب المتخصصة في مجتمع الدراسة من خلال دراسة أبو عيسى.

4- ارتباط مكتب التدقيق مع مكاتب عالمية للتدقيق:

لقد قدمت العديد من الدراسات أدلة تطبيقية على أن الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب التدقيق الكبرى تظهر درجة أعلى من جودة الأرباح. فعلى سبيل المثال: (2010, Reichelt and Wang; 1998, Becker *et. al.*; 1999, Francis *et. al.*) أكد على أن عناصر الاستحقاق الاختيارية هي أقل للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى أو ما يسمى (Big N).

كما أظهر Hussainey (2008) أن المستثمرين في الشركات التي تدققها المكاتب الكبرى لديهم قدرة أكبر على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. و أوجد Francis *et. al.* (2013) أن الشركات التي تدقق بواسطة المكاتب الكبرى لديها عناصر استحقاق أقل مما يشير إلى تمتعها بجودة أرباح أعلى.

5- أتعاب التدقيق:

وقد عرفت أتعاب التدقيق الخارجي على أنها: " مبالغ نقدية يحصل عليها المدقق من العميل نظير قيامه بأداء عملية تدقيق الحسابات للعميل واصدار تقرير برأيه الفني المحايد" (سويدان، 2008).

ويعد تحديد أتعاب التدقيق مسألة مهمة، وفي دراسة سويدان (2010) التي اجريت في الأردن تبين أن أتعاب التدقيق تتأثر بحجم الشركة المدققة، وبحجم مكتب التدقيق، وبعدد فروع الشركة المدققة. وتوصلت دراسة*Copley et. al.* (1994) إلى وجود علاقة طردية بين أتعاب التدقيق وجودة خدمات التدقيق المقدمة.

وفي دراسة Palmrose (1986) أوضحت أن مكاتب التدقيق الكبرى ذات قيمة أتعاب أكبر، وذلك لأنها تقوم بالعمل ساعات أكثر وتقديم جودة أعلى. وأشارت دراسة Copley et al. (1994) إلى أن أتعاب التدقيق المنخفضة تسبب انخفاض في جودة التدقيق المقدمة من قبل مكاتب التدقيق.

## 6.2 جودة الأرباح

### 1.6.2 مفهوم جودة الأرباح:

يختلف مفهوم جودة الأرباح بإختلاف وجهة نظر كل مستخدم، فالمقرضون والدائنون يهمهم أن تكون الأرباح قادرة على توليد النقد. أما المشرعون وواضعوا المعايير والمدققون فيرون أن الأرباح تتمتع بجودة عالية إذا تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عاماً.

فقد عرفها (Richardson, 2003) بأنها: مدى قدرة الأرباح المالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما تمتعت الأرباح بإستمرارية أكبر فذلك يشير إلى إرتفاع مستوى الأرباح المستقبلية.

أما (Penman, 2003) فعرفها بأنها: الأرباح ذات الجودة العالية، تتمثل في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية.

أما (Hermanns, 2006) فعرفها بأنها: مدى إستمرارية تدفق الأرباح المالية في الفترة المستقبلية، وكذلك قدرة الأرباح المالية على عكس الأداء المالي والمستقبلي للشركة، وتمثل الإستمرارية في مدى قدرة الشركة في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل أو قدرة الأرباح المالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية.

أما (Bellovary *et. al.*, 2005) فعرفوها بأنها: مقدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح.

أما (Dechow and Schrand, 2004) فقد عرّفا جودة الأرباح بأنها: مستوى توفر المعلومات المناسبة والدقيقة لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة، بحيث تصبح مؤشراً جيداً لأداء الشركة في المستقبل، وفي تحديد قيمة الشركة.

أما (Dechow *et. al.*, 2010) فعرفوها بأنها: جودة الأرباح العالية هي التي توفر معلومات أكثر عن ملامح الأداء المالي للشركة والتي تتصل بقرار معين يصدره صانع القرار.

أما (Mikhail *et. al.*, 2003) فعرفوها بأنها : مدى ارتباط أرباح الشركة السابقة مع تدفقاتها النقدية المستقبلية، حيث تكون جودة الأرباح مرتفعة عند المقدرة على التنبؤ بأرباح الشركة بشكل عالي.

أما (الشريف و ابو عجيلة، 2009) فقد عرّفا جودة الأرباح بأنها: "الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة، كما أنها تمثل مؤشرا جيدا للأداء التشغيلي المستقبلي وتقدم مقياسا جيدا عن قيمة الشر كة".

وبشكل عام يمكننا تعريف جودة الأرباح بأنها: الأرباح الفعلية للشركة والتي تنتج من نشاط الشركة الحقيقي والتي تعبر بعدالة على أداء الشركة الحقيقي وإمكانية الإعتماد عليها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة والأداء المستقبلي للشركة.

### 2.6.2 محددات جودة الأرباح:

نستعرض في هذا الجزء المحددات التي تؤثر في جودة الأرباح والتي جاءت في دراسة Francis *et. al.* (2006) ونجملها بالنقاط التالية:

1- قرارات الإدارة:.Management decisions

أنشطة إدارة الأرباح هي متعددة الجوانب (تشمل تنفيذ القرارت، واختيار بين المعالجات المحاسبية، والأخطاء) ويمكن أن يكون لها عواقب إيجابية أو سلبية.

وقد تكون قرارات الإدارة محاولات لتحسين قدرة الأرباح على عكس الأداء بطريقة موثوقة وفي الوقت المناسب، وهذا من شأنه زيادة الدقة في المعلومات وبالتالي المساهمة في تحسين نوعية الأرباح. وقد يكون سلوك الإدارة انتهازي الأمر الذي ينتج عنه تقليل دقة المعلومات وبالتالي التدني في جودة الأرباح.

فقد لاحظ Guay *et. al.* (1996) أن الإدارة في شركة معينة قد تشارك في التصرفات التي تؤثر بشكل مختلف في مقدار أداء الشركة والمكونات الفرعية الإنتهازية عند نقاط معينة في وقت مناسب.

كما في دراسة Verdi (2006) وجد أن نوعية المستحقات ترتبط سلبياً بشكل ملحوظ مع الاستثمار المبالغ فيه و الاستثمار القليل جداً، وفي دراسة Krishnan *et al.* (2008) وجد علاقة تربط بين قرارات الإدارة في اختيار نظام Fifo أو Lifo لتقييم المخزون مع جودة الأرباح.

كما أن العديد من الدراسات وجدت هذه العلاقة على سبيل المثال: Dechow and Dichev, 2002.

2- نظم المعلومات:.Information systems

لم تحدد الدراسات بشكل مباشر أثر نوعية نظم المعلومات كمحدد لجودة الأرباح. لكن ضمنياً يفترض أثرها حتى ولو كان الأثر قليلاً، حيث وجود نظم المعلومات قدم زيادة في دقة المعلومات مما

زاد من جودة المخرجات المحاسبية، والجدير بالذكر أن مخرجات النظام المحاسبي تعتمد على جودة ونوعية نظم المعلومات( Francis *et al.*, 2006).

### 3- التدقيق (Auditing)

وهو أحد العوامل المؤثرة على جودة الأرباح بسبب الفصل بين الإدارة والمالكين بما يسمى "تكلفة الوكالة". وفي دراسة Teoh and Wong (1993) عن كيفية اختيار مدقق الحسابات وكيف يؤثر على تصورات المستثمرين في مصداقية الأرباح، تبين أن الأرباح الأكثر مصداقية هي التي تعني أكثر جودة للأرباح. كما أوضح كل من .Krishanet al (2003) و.Balsam et al (2003) وجود علاقة تربط بين التدقيق وجودة الأرباح، حيث توصلو إلى ان الشركات المدققة من قبل مكاتب تدقيق متخصصة في نفس القطاع لديها جودة في الأرباح أكثر من الشركات المدققة من قبل مكاتب تدقيق غير متخصصة في نفس القطاع.

كما لاحظ Myers *et al.* (2003) وجود علاقة تربط بين فترة احتفاظ مكاتب التدقيق لعملائها مع جودة الأرباح. وبيّن Ebrahim (2001) أن الجودة في التدقيق تقدم جودة في الأرباح، ولقد بينت العديد من الدراسات (1990, Bonner and Lewis; 1991, Bedard and Biggs; 1997, Wright and Wright) وجود علاقة بين خبرة مكتب التدقيق في نفس القطاع أو الصناعة وجودة التقارير المالية.

### 4- هيكلة الحوكمة (Governance Structure)

درست الأبحاث العلاقة بين هيكلة الحوكمة وبين كل من جودة الأرباح والنتائج المتعلقة بجودة الأرباح. وهنالك العديد من الدراسات التي أوجدت علاقة بين قصور في هيكلة الحوكمة وبين تسهيل

إدارة الأرباح، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض في جودة الأرباح على سبيل المثال: ;2002, Klein) 1996, Dechow *et. al.*; 2004, Larcker and Richardson; 2005, Peasnell *et. al.*; and 1996, Beasley).

وفي دراسة كل من Gul and wah (2002) و .Yeo et al (2002) تبيّن وجود علاقة بين حوكمة الشركات و جودة الأرباح حيث أوجدوا أن نسبة ملكية أعضاء الإدارة لأسهم الشركة (الملكية الإدارية) يتناسب عكسياً مع جودة الأرباح في الشركة.

وفي دراسة الشريف، وأبو عجيلة (2009) التي اجريت في الأردن وجدت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح، حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة وجودة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

وقد وجد علاقة بين مقاييس جودة الأرباح وبين هيكلة الحوكمة، بحيث تشمل تكوين المجلس، وحصة الملكية للإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، وبين تباعد حقوق التصويت بين المالكين، ودفع أجور العاملين في بعض الأحيان على صورة أسهم.

**5- الرقابة المالية ومعايير الإبلاغ المالي (Regulatory scrutiny and financial reporting standards)**

وهنا نتحدث عن قوانين الأوراق المالية التي تتعلق بالتقارير المالية بالإضافة إلى آليات التطبيق ذات الصلة على سبيل المثال (United States generally accepted accounting principles or GAAP).

إن التطبيق الفعلي للمعايير الدولية يضفي على التقارير والمعلومات المالية المزيد من المصداقية والثقة ويقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.

وتشير البحوث إلى أن كل من الرقابة المالية ومعايير الإبلاغ المالي يمكن أن يكون لها آثار اقتصادية ملحوظة على الأقل في الظروف الاقتصادية الصعبة على سبيل المثال: (Palmrose et. al., 2004)

### 3.6.2 أسباب قياس جودة الأرباح:

تزايد الاهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الاخيرة، وذلك لأن جودة الأرباح تقدم المعلومات الدقيقه والمفيدة لاتخاذ القرار، لكل مستخدم حسب وجهة نظره لجودة الأرباح.

فالمستثمرون يهتمون في قياس جودة الأرباح لقياس أداء الشركة الفعلي، وقياس الأرباح المستقبلية المتوقعة، والأداء المستقبلي، في حين يهتم المقرضون بقياس جودة الأرباح لمعرفة حجم ومقدار القروض المقدمة للمنشآت، ومقدار تناسبها مع جوة الأرباح.

في حين تعطي جودة التقارير المالية التي تقاس بأهم عناصر فيها، وهي جودة الأرباح إشارة إلى معدّي ومدققي هذه التقارير، لتقييم أداء كل منهم، على سبيل المثال قد يستخدم مدقق الحسابات نوعية التقارير المالية ككل كمؤشر لجودة أعمال التدقيق التى قام بها.

وتعطي جودة الأرباح للهيئات الحكومية مؤشراً جيداً لقياس مدى النمو الاقتصادي، ولتحديد مقدار الضريبة الواجبة على المنشآت، وتساعد الهيئات في الحفاظ على الحقوق لصاحبي الحقوق.

وتقدم للباحثين معلومات ذات قيمة تفيد في تحليل الافتراضات الموضوعة حول ما هي الأنشطة الأكثر تأثيراً على نتائج التقارير المالية وجودتها.

### 4.6.2 مقاييس جودة الأرباح:

اختلف الباحثون في كيفية قياس جودة الأرباح بسبب عدم وجود مفهوم محدد لجودة الأرباح، فكل منهم قاسها حسب مفهومه ونظرته الخاصة للأرباح، ويعود هذا الاختلاف الى اختلاف مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي اختلاف أهدافهم من استخدام القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى استخدام مقاييس مختلفة لتحديد جودة الأرباح.

إن المقاييس المختلفة لقياس جودة الأرباح تعطي تقييماً مختلفاً وأن الشركة الواحدة قد تعطي أكثر من تقييم حسب أنموذج القياس المستخدم حيث بيّنت العديد من الدراسات مقاييس لجودة الأرباح، ويمككنا استعراض هذه المقاييس كما يلي:

**أولاً: جودة المستحقات: (Accruals quality)**

وهي تُعبر عن مدى اقتراب المستحقات من النقد، فكلما اقتربت إلى النقد كلما كانت ذات جودة أعلى، إن قياس جودة المستحقات يعطي فكرة عن التدفقات النقدية للفترة المقبلة وأشهر مقاييسها نموذج (2002, Dechow and Dichev).

ويتم قياسها من خلال نسبة الخطأ الناتج، ولكن هذا النموذج لا يميز بين تقدير الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، وجاء في دراسة *Francis et al.* (2005) أن نموذج Dechow and Dichev (2002) هو الأفضل في قياس التغيرات المشكوك فيها التي تحصل على المستحقات. لكن من محددات هذا المقياس أنه يحتاج إلى تحليل فترة زمنية طويلة للبيانات لكي يعطي معلومات دقيقة وذات قيمة.

**ثانياً: استمرارية الأرباح: (Persistence)**

أشارت العديد من الدراسات (Beneish and Vargus, 2002; Penman and Zhang, 2002) إلى أن الأرباح الحالية يجب أن تكون مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية.

وأشار Altamuro and Beatty (2006) إلى أن استمرارية الأرباح تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية. وفي دراسة Dechow *et al.* (2010) بيّنت أن الأرباح ذات الاستمرارية العالية تكون ذات جودة عالية.

كما أشار كل من Bodie *et. al.* (2002) و Revsine *et. al.* (1999) إلى أن جودة الأرباح تكون أعلى عندما تكون الأرباح أكثر استقراراً، وبينوا أن انخفاض الاستحقاقات يؤدي إلى إستمرارية الأرباح، وبالتالي ارتفاع جودة الارباح. وفي دراسة Dechow and Schrand (2004) ذكرت أن الأرباح المستمرة هي أكثر فائدة للمستخدمين وخاصة في أغراض التقييم.

من أشهر نماذج قياس استمرارية الأرباح نموذج Richardson *et al.* (2005) ونموذج Francis *et al.* (2004).

**ثالثاً المستحقات الاختيارية: (Abnormal accruals)**

وهي المستحقات غير العادية التي لا يوجد تفسير منطقي لوجودها ضمن الأسس المحاسبية، وكلما قلت المستحقات غير العادية كلما زادت جودة الأرباح. وهي ما تسمى أيضاً بإدارة الأرباح وهي إحدى أنواع التلاعب بالأرباح التي تتم من قبل الإدارة، حيث اعتمدت العديد من الدراسات على نسبة المستحقات الاختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة الأرباح، وبالتالي يعتبر هذا مؤشراً على جودة الأرباح.

وفي دراسة Francis *et al.* (2004) تبين أن خلو الأرباح من إدارة الأرباح تشير إلى جودتها وذلك من خلال انخفاض المستحقات الأختيارية. وكما أوضحت دراسة Richardson *et al.* (2003) أن المعلومات التي تم الحصول عليها عن المستحقات هي المفتاح لتحديد مدى التلاعب في الأرباح، وأن التلاعب بالأرباح يقلل من جودة الأرباح، كما أوضحت الدراسات أن الايرادات النقدية أكثر موثوقية. ومن أشهر مقاييس المستحقات الاختيارية نموذج Jones (1991).

وبينما استخدمت العديد من الدراسات هذا النموذج لقياس إدارة الأرباح، إلا ان بعض الدراسات وجهت أسئلة حول هذا النموذج حيث ذكرت دراسة Francis *et al.* (2006) هل أن الفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية يعكس بشكل صحيح التلاعب في الأرباح. كما أن دراسة , Dechow *et al.* (2003) لاحظت أنه من المفيد النظر إلى حجم المستحقات الكلية، وحساب نسبة المستحقات الاختيارية من مجموع المستحقات الكلية.

**رابعاً: القدرة على التنبؤ بالأرباح: (Predictability of profit)**

وهي قدرة الأرباح بالتنبؤ بنفسها في المستقبل، ومدى تحقق التنبؤ بالأرباح، في دراسة Schipper and Vincent, (2003) أوضحت أنها مقدرة القوائم المالية في تحسين مقدرة مستخدمي القوائم بالتنبؤ بالبنود التي تهمهم، وإن من اهم البنود الذي يحصل على اهتمام مستخدمي القوائم المالية هو الأرباح، كما لوحظ أن الأرباح غير الثابتة لديها انخفاض في القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

يوجد عدة مقاييس لقياس مدى قدرة التنبؤ بالأرباح، إما عن طريق مدى تكرار الأرباح لنفسها، أو من خلال متوسط أخطاء تقدير المحللين الماليين بالأرباح وكلما قلت نسبة الأخطاء، دل على جودة

في الأرباح، ومن أشهر الطرق لقياس القدرة على التنبؤ بالأرباح الطريقة التي استخدمها Dichev and Tang (2000).

**خامساً: تمهيد الدخل: (Income smoothnes)**

وهو أحد أنواع إدارة الأرباح التي تقوم الإدارة من خلاله بنقل الأرباح من السنوات الأكثر ربحاً إلى السنوات الأقل ربحاً لتخفيض تقلبات الأرباح. والجدير بالذكر أن العلاقة بين تمهيد الدخل وجودة الأرباح عكسية، اي أنه كلما قلّ تمهيد الدخل دلّ على جودة أعلى في الأرباح. كما أن تمهيد الدخل يستخدم للتظليل في الأرباح. وقد وجدت العديد من الدراسات هذه العلاقة مثل: Tendeloo and Vanstraelen (2005).

وتقوم الأدارة الى القيام بتمهيد الدخل لعدة دوافع منها:

- تقييم الإدارة: حيث أن التجانس في الدخل يعطي أداء أفضل للإدارة.
- استقرار في قيمة الأسهم.
- دوافع ضريبة.
- تيسير القدرة على التنبؤ بالدخل.
- تعزيز الرفاهية للمدراء.

**سادساً: قيمة الملائمة (Value relevance)**

وهي مدى التقلب في الأرباح ومدى تقاربها خلال السنوات، ومن اهم الدراسات التي ذكرتها Dichow and Dichev (2002) والتي تم قياسها من خلال الانحراف المعياري، و نموذج Francis *et al.* (2004) .

ويعتمد هذا النموذج على قيمة $R^2$ لقياس مدى الملائمة وكلما قلت $R^2$ كلما قلت ملائمة البيانات.

**سابعاً: معامل استجابة الأرباح: (Earnings response coefficient)**

وهي تعبر عن مدى استجابة أسعار الأسهم بقيمة الأرباح، وقد يكون استجابة اسعار الأسهم يسبق الأرباح، وكلما كانت استجابة الأسهم أسرع كلما دلّ على جودة أعلى في الأرباح. Francis *et al.* (2006).

**ثامناً: تعتيم الأرباح (Earnings opacity)**

وهي تعبر عن مدى قدرة الأرباح الموزعة على عكس الأرباح الحقيقة للشركة، حيث تقوم العديد من الشركات بتوزيع الأرباح بهدف تظليل مستخدمي البيانات لعكس صورة غير حقيقة للشركة، وهذا يعتبر احدى طرق إدارة الأرباح Francis *et al.* (2006).

**تاسعاً: توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر (Timeliness)**

أي أن على الشركة الإفصاح عن الأرباح والخسائر في وقت حدوثها، وهي من أنواع إدارة الأرباح التي تستخدمها الإدارة في الشركة، حيث تقوم الإدارة بعدم الاعتراف بالخسائر وعند تراكم الخسائر تقوم بالاعتراف فيها بسنة واحدة، وهذا يعطي انطباع غير حقيقي عن الأداء الفعلي للشركة، ومن اهم مستخدمي هذا المقياس Risberg (2006). وفي دراسة Ball and shivakuma, (2005) بيّنت أن الاعتراف بالخسارة في حال حدوثها يعزز من قيمة التقارير المالية. كما أوضحت دراسة Dochow *et al.* (2010) أن الاسواق المالية تنظر الى توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر على أنها تزيد من جودة الأرباح.

**عاشراً: مقاييس أخرى لجودة الأرباح: (Other)**

بالإضافة إلى ما سبق فقد تطرق العديد من الباحثين إلى بعض المقاييس الأخرى التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح، حيث قام Bellovary *et al.* (2005) بتطوير انموذج يعتمد على إعطاء درجات لعشرين خاصية من خصائص الأرباح، لتحديد مستوى جودة الأرباح، وكلما كانت الدرجات التي تحرزها الشركة أكبر، كلما دلّ ذلك على مستوى أفضل لجودة الأرباح.

**5.6.2 تدني جودة الأرباح:**

إن التدني في جودة الأرباح لدى الشركات يعرضها إلى مخاطر متعددة، نعرض في هذا الجزء المشاكل التي قد تواجهها الشركة أو مستخدمي البيانات بسبب تدني في جودة الأرباح، ونجملها بما يلي:

**أولا: الدعاوى القضائية:** وهي الدعاوى القضائية المرفوعة على الشركة بسبب عدم العمل بالقوانين والمعايير المحاسبية واللجوء إلى إدارة الأرباح من قبل الإدارة لتظليل مستخدمي البيانات، أو للحصول على المكافئات. وهنالك العديد من الدراسات التي أوجدت علاقة تربط بين حجم الدعاوى القضائية المرفوعة على الشركة من قبل المساهمين أو العملاء وبين جودة الأرباح حيث أوجد كل من Gong *et al.* (2008) Ducharme *et al.* (2004) وجود علاقة سلبية بين جودة الأرباح والدعاوى القضائية المرفوعة على الشركة.

**ثانياً: رأي المدقق:** يتأثر رأي المدقق الخارجي بمدى جودة الأرباح في الشركة محل التدقيق، حيث أن الشركات التي لديها مستحقات غير عادية عالية احتمالية حصولها على تعديل في رأي المدقق تكون أعلى، وذلك لفهم ووعي المدققين الخارجيين أن المستحقات الغير عادية العالية تقلل من جودة الأرباح،

وبالتالي التقليل من مصداقية التقارير المالية للشركة ومدى استمراريتها و انتهاك للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاما(2004, Francis *et al.*).

**ثالثاً: القيمة السوقية:** إن التدني في جودة الأرباح يظهر القيمة السوقية بشكل مشوّه، الذي قد ينتج عنه ارتفاع غير حقيقي للقيمة السوقية وللسوق المالي ككل. وقد استخم العديد من الباحثون مدى استجابة الأرباح لقياس جودة الأرباح لمعرفة مدى صدق الأرباح في عرض القيمة السوقية، إن تدني جودة الأرباح ينتج عنه تعرض السوق المالي للأزمات المالية غير المتوقعة (2004, Francis *et al.*)

**رابعاً: قرارات الإدارة:** يؤدي تدني في جودة الأرباح إلى إظهار أرباح ومكاسب غير حقيقة، الأمر الذي يستدعي من الإدارة الإستثمار أو توزيع هذه الأرباح لتغطية التدني في جودة الأرباح وهذا ينتج عنه قرارات خاطئة من قبل الإدارة التي قد توقع الشركة في مشاكل مالية، أو الإفلاس. وتحدثت العديد من الدراسات عن هذا الأمر مثل: Mcnichols, and Stubben (2008).

**خامساً: المحللون الماليون:** يؤدي التدني في جودة الأرباح إلى صعوبة التنبؤ بالتوقعات المالية من قبل المحللين الماليينن وزيادة نسبة الخطأ، حيث قام العديد من الباحثين بأخذ نسبة الأخطاء في التوقعات المالية من قبل المحللين المالين كمؤشر على مدى جودة الأرباح. لكن هذا المؤشر قد يكون غير صحيح ففي دراسة Dechow *et al.* (2010) تقول أن الأخطاء في التوقعات المالية تعتمد على المحلل المالي ومدى قدراته الاستنتاجية في معرفة مدى جودة الأرباح والتوقع من خلالها.

# الفصل الثالث

# الدراسات السابقة



1.3 تمهيد

2.3 الدارسات العربية والأجنبية

1.2.3 الدارسات باللغة العربية

2.2.3 الدارسات باللغة الانجليزية

3.3 ما يميز هذه الدارسة عن الدارسات السابقة

## 1.3 تمهيد

لقد تناولت العديد من الدارسات والابحاث السابقة موضوع جودة التدقيق وتأثيرها على جودة الأرباح، وبيان العوامل المؤثرة على جودة الأرباح، وفيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

## 2.3 الدراسات العربية والأجنبية

### 1.2.3 الدراسات باللغة العربية

**1- دراسة احمد (2012) بعنوان: " أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة التدقيق الخارجية، ومستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، ومدى تأثيرها على معدل التوزيعات النقدية المدفوعة.

وشملت عينة الدراسة (50) شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة من 2005م إلى 2009 م، واعتمدت الدراسة على أنموذجين رئيسين حيث عكس الأنموذج الأول: العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة التدقيق الخارجي، والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيس المتمثل في جودة الأرباح، كما عكس الأنموذج الثاني: العلاقة المفترضة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة الأنموذج الأول، وتحليل الانحدار البسيط لدراسة الأنموذج الثاني.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من قيمة أتعاب التدقيق، والارتباط مع مكاتب عالمية للتدقيق، والتأهيل المهني للمدقق، مع جودة الأرباح، ممثلة في انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، وإلى وجود علاقة سلبية بين فترة الإحتفاظ بالعميل، وجودة الأرباح، ممثلة في إنخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

**2- دراسة حمدان، وآخرون (2012) بعنوان: " دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"**

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وبحث أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها بإستمرارية الأرباح في المستقبل. حيث شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي، للفترة من (2004-2009)، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع (Pooled regression). وتوصلت الدراسة إلى: وجود أثر أيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي :حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

**3- دراسة أبو نصار، وآخرون (2011) بعنوان:" أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) في تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان. وقد

أجريت الدراسة على عينة مكونة من ( 78 ) شركة، منها ( 51 ) شركة صناعية و ( 27 ) شركة خدمية، خلال الفترة من عام 1993 وحتى عام 2007. وقد استخدمت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بناء على معايير الإبلاغ المالي الدولية، في قياس جودة الأرباح المحاسبية وأثرها في تكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى ما يدعم وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحوٍ عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحوٍ منفرد في تكلفة حقوق الملكية .وكان لأثر بُعد ملاءمة الأرباح المحاسبية أثر أعلى من بُعد موثوقية الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية .وكان أثر التحفظ المحاسبي ضعيف في تكلفة حقوق الملكية .وبتقسيم صفات الأرباح المحاسبية بناء على طريقة القياس إلى مقاييس محاسبية ومقاييس مالية كان أثر المقاييس المحاسبية أعلى في تكلفة حقوق الملكية.

### 2.2.3 الدراسات باللغة الانجليزية

**1- دراسة Reyad (2013) بعنوان: "The Role of Auditing Quality as a tool of Corporate Governance in Enhancing Earnings Quality: Evidence from Egypt"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي كأداة من أدوات حوكمة الشركات وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية. ولقد أعتمدت منهجية الدراسة على عينة مكونة من (60) شركة للفترة الزمنية (2005-2010)، وقد تم استخدام الانحدار المتعدد (multiple regression) لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستوى معقول من جودة الأرباح في الشركات المصرية، وإلى مستوى معقول من جودة التدقيق في مكاتب التدقيق المصرية. وتوصلت أيضاً الى وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية بين التخصص في صناعة العميل وجودة الأرباح، وإلى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح، وإلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مدى ارتباط مكاتب التدقيق مع مكاتب التدقيق الكبرى وجودة الأرباح، وإلى وجود تأثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين مؤهلات مدققي الحسابات وجودة الأرباح.

**2- دراسة Jaggi *et al.* (2012) بعنوان: " Auditor Industry Specialization, Political Economy and Earnings Quality: Some Cross-Country Evidence"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر حماية المستثمر على العلاقة بين جودة الأرباح والتدقيق من قبل مكاتب متخصصة بصناعة العميل. ولقد أعتمدت منهجية الدراسة على عينة مكونة من (48308) مشاهدة للفترة الزمنية (1996-2006). وقد تم بناء ثلاث فرضيات أساسية وتم اختبارهم بالاساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات وعرض النتائج ومنها اختبار الانحدار والاحصاء الوصفي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية في البيئات القانونية المختلفة التي تعكسها حماية المستثمر والتنفيذ القانوني بين جودة الأرباح والتدقيق من قبل مكاتب تدقيق متخصصة بصناعة العميل.

3- دراسة .Garcı´a *et al* (2010) بعنوان: " **"Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies"**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر كل من لجان التدقيق الفعالة وجودة التدقيق الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية. ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (432) شركة إسبانية غير مالية التي تم تداولها في بورصة مدريد في الفترة الزمنية (2003–2006) ، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات ومنها نموذج الانحدار والتحليل الوصفي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم لجنة التدقيق يرتبط سلبياً مع إدارة الأرباح. ولم تجد الدراسة أي ارتباط مهم بين استقلال لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح. وتوصلت ايضاً إلى وجود علاقة سلبية بين التدقيق الداخلي ومستوى إدارة الأرباح.

4- دراسة .Mitra *et al* (2009) بعنوان: **"The association between audit fees and reported earnings quality in pre- and post-Sarbanes-Oxley regimes"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين أتعاب التدقيق المتوقعة وغير المتوقعة مع جودة الأرباح، وتقييم أثر إصدار قانون سيربنس أوكسلي (SOX) على جودة الأرباح من خلال مقارنة النتائج قبل صدورها وبعد صدورها. ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (1142) شركة، خلال الفترة (2000–2005)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات ومنها نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن أتعاب التدقيق المتوقعة وغير المتوقعة ترتبط مع الزيادة في جودة الأرباح. وإلى أن العديد من لوائح (SOX) تسببت في إنخفاض عام لإدارة الأرباح.

**5- دراسة .Gul *et al* (2009) بعنوان: "Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة الأرلاباح وفترة الإحتفاظ بالعميل بالنسبة للمكاتب المتخصصة بصناعة العميل، وكان من الملاحظ انخفاض في جودة الأرباح في السنوات الأولى من علاقة المدقق مع العميل له رابط مع تخفيض تقييم الأصول أقل من القيمة العادلة لها.

ولقد أعتمدت منهجية الدراسة على عينة مكونة من (32777) مشاهدة للفترة الزمنية (1993-2002) وقد تم الاعتماد على فرضيتين أساسيتين وتم اختبارهما باستخدام النماذج الإحصائية لتحليل البيانات منها (Least-square regression).

وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص في صناعة العميل يؤثر على فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح، إن فترة الاحتفاظ بالعميل تكون أطول، وجودة الأرباح أعلى بالنسبة للشركات المدققة من قبل مكاتب تدقيق متخصصة بصناعة العميل. ولم تكتشف الدراسة أثر لأنخفاض تقييم الأصول بأقل من القيمة العادلة على جودة الأرباح أو على فترة الاحتفاظ بالعميل.

**6- دراسة Hussainy (2008) بعنوان: "The impact of audit quality on earnings predictability"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر جودة التدقيق على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات الرابحة وغير الرابحة، حيث قاست الدراسة جودة التدقيق بارتباطها بمكاتب التدقيق الكبرى (Big4)، وقاست جودة الأرباح من خلال أنموذج (Collinsetal, 1994). ولقد أعتمدت

منهجية الدراسة على عينة مكونة من (3736) شركة رابحة، و(681) شركة غير رابحة للفترة الزمنية (1996-2002)

وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمرين يتوقعون أرباحاً أفضل في المستقبل، عندما يتم تدقيق البيانات المالية من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) بالنسبة للشركات الرابحة، لكن لا تنطبق هذه النتائج على الشركات غير الرابحة. وتبين الدراسة ايضاً إلى أن البيانات المالية المدققة من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) يمكن القول أنها ذات جودة أعلى من تلك غير المدققة من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4).

**7- دراسة Chen *et al.* (2008) بعنوان: "Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality?"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل، وجودة الارباح، باستخدام عينة من الشركات التايوانية. ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (888) شركة من الشركات التايوانية خلال الفترة (1990-2001)، وتم قياس فترة الاحتفاظ بالعميل بالسنوات المتتالية لاحتفاظ العميل بالشركة، وتم قياس جودة الأرباح بأنموذج جونز المعدل، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة لتحليل البيانات ومنها نموذج الانحدار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وبين فترة الإحتفاظ بالعميل، وأن التغيير المستمر لمكتب التدقيق يترتب عليه آثار سلبية على جودة الأرباح.

**8- دراسة .Brown *et al* (2008) بعنوان: " The effect of internal control regulation on earnings quality: Evidence from Germany"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الإصلاح الذي حصل في التشريعات الألمانية على الرقابة الداخلية (KTG) عام 1998 على جودة الأرباح، من خلال مقارنة النتائج قبل وبعد الإصلاحات.

ولقد أعتمدت منهجية الدراسة على عينة مكونة من (2885) شركة للفترة الزمنية (1994-2002)، وقد تم استخدام كل من t-test و a wilcoxon rank sum test لتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات الألمانية بعد الإصلاحات التي حصلت على التشريعات لعام 1998، أدى ذلك إلى انخفاض إدارة الأرباح وزيادة الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب. وهذه الأهداف متناسقة مع الأهداف الرئيسة للرقابة الداخلية، والذي يعني زيادة في جودة الارباح من خلال تنظيم الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

**9- دراسة .Kwon *et al* (2007) بعنوان: "Legal Systems and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry Specialization"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مدقق الحسابات المتخصص في صناعة العميل على جودة الأرباح ومدى اعتماد هذا التأثير على البيئة القانونية. . ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (19091) مشاهدة تم جمعها من (28) بلد شركة للفترة الزمنية الممتدة بين (1993-2003)، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة أرباح الشركة تتعزّز عند تدقيق الشركات من قبل مكاتب تدقيق متخصصة في صناعة العميل، وأن هذا الأثر يكون واضح أكثر في البيئات القانونية الضعيفة. أي أن

التدقيق من قبل مكاتب متخصصة في صناعة العميل و البيئة القانونية القوية يعزز كل منهم جودة الأرباح.

**10- دراسة Bedard (2006) بعنوان: "Reported Internal Control Deficiencies and Earnings Quality"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن أوجه قصور الرقابة الداخلية – حسب متطلبات قانون سيربنس أوكسلي فقرة 302 – على جودة الأرباح المقاسة باستخدام نموذج (Jones) للمستحقات الكلية غير المتوقعة. وقد اشتملت عينة الدراسة على (339) شركة، أفصحت عن قصور في الرقابة الداخلية خلال الفترة من 2002-2004 . وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح قد تحسنت بعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

**11- دراسة Lin, *et al.* (2006) بعنوان: "The Effect of Audit Committee Human Performance on Earnings Quality"**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق (الحجم، والإستقلالية، والخبرة المالية للأعضاء، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) وبين إعادة قياس الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح .وقد أحتوت عينة الدراسة على بيانات (106) شركة أعادت قياس أرباحها بالمقارنة مع (106) شركة لم تقم بإعادة قياس أرباحها، وقد كانت فترة الدراسة سنة 2000 فقط.

وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح. أما عناصر لجنة التدقيق الأخرى (الخبرة المالية، الإستقلالية، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) فلم تخلص الدراسة إلى وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير.

**12- دراسة Caneghem (2004) بعنوان: "The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding -up Behavior: Some UK Evidence"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالسوق المالي البريطاني، وذلك خلال الفترة من 1999-2003، وشملت عينة الدراسة على (1256) شركة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى: أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل تلك الشركات، حيث تعتبر بريطانيا السوق المحاسبي الأقل إنتظاماً والأقل من حيث تكاليف المقاضاة مقارنة بأمريكا، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك فروق كبيرة بين جودة خدمات التدقيق المؤداة من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة.

**13- دراسة Balsam *et al.* (2003) بعنوان: "Auditor Industry Specialization and Earnings Quality"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة الأرباح وتخصص المدقق في صناعة العميل من خلال مقارنة مكاتب التدقيق المتخصصة في صناعة العميل مع مكاتب التدقيق غير المتخصصة في صناعة العميل. ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (19091) شركة للفترة الزمنية الممتدة بين (1991-1999) وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تخصص المدقق في صناعة العميل والمستحقات النقدية المطلقة للعميل. وتوصلت ايضاً الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة أحصائية بين تخصص المدقق في صناعة العميل ومعامل استجابة الأرباح للعميل. وتشير النتائج إلى أن التخصص في صناعة العميل يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في جودة الأرباح مما يولد جودة في الأسواق المالية.

ملخص الدراسات السابقة

| رقم الدراسة | اسم المؤلف وسنة الدراسة | أهداف الدراسة | منهجية الدراسة | نتائج الدراسة |
|---|---|---|---|---|
| .1 | Reyad, 2013 | تحديد العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي كأداة من أدوات حوكمة الشركات وجودة الأرباح. | وتكونت عينة الدراسة من (60) شركة للفترة الزمنية (2005-2010) | وجود تأثير ايجابي بين كل من التخصص في صناعة العميل و مدى ارتباط مكاتب التدقيق مع مكاتب التدقيق الكبرى و مؤهلات مدققي الحسابات على جودة الأرباح، وإلى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح. |
| .2 | Jaggi et al., 2012 | تقييم اثر حماية المستثمر على العلاقة بين جودة الأرباح والتدقيق من قبل مكاتب متخصصة بصناعة العميل | تكونت عينة الدراسة من (48308) مشاهدة للفترة الزمنية (2006-1996). | وجود علاقة إيجابية في البيئات القانونية المختلفة التي تعكسها حماية المستثمر والتنفيذ القانوني بين جودة الأرباح والتدقيق من قبل مكاتب تدقيق متخصصة بصناعة العميل. |
| .3 | أحمد، 2012 | تحديد العلاقة بين جودة التدقيق الخارجية، ومستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية | وشملت عينة الدراسة (50) شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة(2009-2005) | وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كل من قيمة أتعاب التدقيق، والارتباط مع مكاتب عالمية للتدقيق، والتأهيل المهني للمدقق، مع جودة الأرباح، وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين فترة الإحتفاظ بالعميل،وجودة الأرباح. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .4 | حمدان، وآخرون، 2012 | استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وبحث أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها بإستمرارية الأرباح في المستقبل | شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي، للفترة من (2004–2009). | وجود أثر أيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، لم يكن لحجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح. |
| .5 | أبونصار، وآخرون، 2011 | التعرف على أثر خصائص الأرباح المحاسبية (جودتها) في تكلفة رأس المال، من حيث تكلفة حقوق الملكية | شملت عينة الدراسة من (78) شركة من الشركات الصناعية والخدمية، خلال الفترة (1993–2007) | يدعم وجود أثر لجودة الأرباح المحاسبية على نحوٍ عام في تكلفة حقوق الملكية، ووجود أثر لصفات الأرباح المحاسبية على نحوٍ منفرد في تكلفة حقوق الملكية |
| .6 | Garcı´a et al., 2010 | دراسة أثر كل من لجان التدقيق الفعالة وجودة التدقيق الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية | وكانت العينة تتكون من (432) شركة إسبانية غير مالية التي تم تداولها في بورصة مدريد في الفترة الزمنية (2006–2003) | أن حجم لجنة التدقيق يرتبط سلبياً مع إدارة الأرباح. ولم تجد الدراسة أي ارتباط مهم بين استقلال لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح. وتوصلت ايضاً إلى وجود علاقة سلبية بين التدقيق الداخلي ومستوى إدارة الأرباح. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .7 | Mitra et al., 2009 | تحديد العلاقة بين أتعاب التدقيق المتوقعة وغير المتوقعة مع جودة الأرباح، وتقييم أثر إصدار قانون سيربنس أوكسلي (SOX) على جودة الأرباح | وكانت العينة تتكون من (1142) شركة، خلال الفترة (2000-2005) | أن أتعاب التدقيق المتوقعة وغير المتوقعة ترتبط مع الزيادة في جودة الأرباح. وإلى أن العديد من لوائح (SOX) تسببت في إنخفاض عام لإدارة الأرباح. |
| .8 | Gul et al., 2009 | تحديد العلاقة بين جودة الأرلاباح وفترة الإحتفاظ بالعميل بالنسبة للمكاتب المتخصصة بصناعة العميل | وكانت العينة مكونة من (32777) مشاهدة للفترة الزمنية (2002-1993). | أن التخصص في صناعة العميل يؤثر على فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح، إن فترة الاحتفاظ بالعميل تكون أطول، وجودة الأرباح أعلى بالنسبة للشركات المدققة من قبل مكاتب تدقيق متخصصة بصناعة العميل |
| .9 | Hussainy, 2008 | تحديد أثر جودة التدقيق على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات الرابحة وغير الرابحة | على عينة مكونة من (3736) شركة رابحة، و(681) شركة غير رابحة للفترة الزمنية (1996-2002). | أن المستثمرين يتوقعون أرباحاً أفضل في المستقبل، عندما يتم تدقيق البيانات المالية من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) بالنسبة للشركات الرابحة، لكن لا تنطبق هذه النتائج على الشركات غير الرابحة. وتبين الدراسة ايضاً إلى أن البيانات المالية المدققة من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) يمكن القول أنها ذات جودة أعلى من تلك الغير مدققة من قبل مكاتب التدقيق الكبرى (Big4). |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .10 | Chen et al., 2008 | تحديد العلاقة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الارباح، في الشركات التايوانية. | ولقد اعتمدت منهجية الدراسة على عينة تتكون من (888) شركة من الشركات التايوانية خلال الفترة (2001–1990) | وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وبين فترة الإحتفاظ بالعميل، وأن التغيير المستمر لمكتب التدقيق يترتب عليه آثار سلبية على جودة الأرباح. |
| .11 | Brown et al., 2008 | دراسة تأثير الإصلاح الذي حصل في التشريعات الألمانية على الرقابة الداخلية (KTG) عام 1998 على جودة الأرباح | عينة مكونة من (2885) شركة للفترة الزمنية –1994) 2002( | أن الشركات الألمانية بعد الإصلاحات التي حصلت على التشريعات لعام 1998، أدى ذلك إلى انخفاض إدارة الأرباح وزيادة الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب |
| .12 | Kwon et al., 2007 | دراسة أثر التخصص في صناعة العميل على جودة الأرباح ومدى اعتماد هذا التأثير على البيئة القانونية. | عينة تتكون من (19091) مشاهدة تم جمعها من (28) بلد شركة للفترة الزمنية الممتدة بين (2003–1993) | أن جودة أرباح الشركة تتعزز عند تدقيق الشركات من قبل مكاتب تدقيق متخصصة في صناعة العميل في جميع البيئات القانونية. |
| .13 | Bedard, 2006 | معرفة أثر الإفصاح عن أوجه قصور الرقابة الداخلية –حسب متطلبات قانون سيربنس أوكسلي فقرة – 302على جودة الأرباح | اشتملت عينة الدراسة على (339) شركة، أفصحت عن قصور في الرقابة الداخلية خلال الفترة من–2004 .2002 | أن جودة الأرباح قد تحسنت بعد تطبيق القانون الخاص بالإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية. |
| .14 | Lin, et al., 2006 | إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وبين إعادة قياس الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح | أحتوت عينة الدراسة على بيانات (106) شركة أعادت قياس أرباحها بالمقارنة مع (106) شركة لم تقم بإعادة قياس أرباحها، وقد كانت فترة الدراسة سنة2000 | هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وبين إدارة الأرباح. أما عناصر لجنة التدقيق الأخرى (الخبرة المالية، الإستقلالية، ونشاطات اللجنة، وملكية أعضاء اللجنة لأسهم الشركة) فلم تخلص الدراسة إلى وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .15 | Caneghem, 2004 | تحديد العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالسوق المالي البريطاني | وشملت عينة الدراسة على (1256) شركة، وذلك خلال الفترة من (2003-1999) واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات. | أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل تلك الشركات، وأنه ليس هناك فروق كبيرة بين جودة خدمات التدقيق المؤداة من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة |
| .16 | Balsam et al., 2003 | دراسة العلاقة بين جودة الأرباح وتخصص المدقق في صناعة العميل | وكانت العينة تتكون من (19091) شركة للفترة الزمنية الممتدة بين -1991) (1999 وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات | وجود علاقة سلبية بين تخصص المدقق في صناعة العميل والمستحقات النقدية المطلقة للعميل. والى وجود علاقة ايجابية بين تخصص المدقق في صناعة العميل ومعامل استجابة الأرباح للعميل. وتشير النتائج إلى أن التخصص في صناعة العميل يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في جودة الأرباح مما يولد جودة في الأسواق المالية |



### 3-3 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. استخدام طرق مختلفة في قياس جودة الأرباح حيث تم قياسها من خلال استمراريتها، ان العديد من الدراسات قاست جودة الأرباح من خلال إدارة الأرباح.
2. اختلاف مكان التطبيق، حيث ستطبق الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .
3. حداثة فترة الدراسة (2007-2011) .

# الفصل الرابع

# منهجية الدراسة

1.4 تمهيد

2.4 مجتمع وعينة الدراسة

3.4 أساليب جمع البيانات

4.4 نموذج الدراسة

5.4 متغيرات الدراسة وطرق قياسها

6.4 فرضيات الدراسة

7.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

8.4 محددات الدراسة

## 1.4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للمنهجية التي استخدمتها الدراسة لتحقيق أهدافها، كما تتضمن توضيحاً لأساليب جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة، وشرح الأدوات المستخدمة في قياس كل من المتغيرات وتطوير نموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

## 2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2007-2011، والبالغ عددها (75) شركة صناعية ، وتتكون عينة الدراسة من (52) شركة صناعية توفرت عنها جميع البيانات المطلوبة، والتي لم يتم توقف تداولها أو دمجها خلال الفترة.

## 3.4 أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات المتوفرة على التقارير السنوية لعينة الدراسة للأعوام 2007 إلى 2011 وتم أخذ سنة قبل وسنة بعد فترة الدراسة "حسب ما تطلبه تطبيق نموذج جودة الأرباح" لأغراض تطبيق التحليل الذي تم استخدامه لتحقيق أهداف الدراسة، وتم الحصول على التقارير من الموقع الرسمي لبورصة عمان (www.ase.com.jo)، كما تم الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات والمجلات المتخصصة في دراسة الموضوع، بالاضافة إلى مجموعة من رسائل الماجستير والأبحاث والدراسات السابقة.

### 4.4 نموذج الدراسة:

ولاختبار العلاقة بين المتغير التابع – جودة الأرباح – وبين المتغيرات المستقلة – عناصر جودة التدقيق – فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$EQ = \alpha + \beta_1 AF + \beta_2 AS + \beta_3 CR + \beta_4 SP + \beta_5 FS + e$$

حيث أن:

**EQ** : جودة الأرباح، المعبر عنها بانخفاض المستحقات الكلية حسب نموذج ( Richardson *et al.* 2005) ، وهى المتغير التابع، وهو متغير متصل.

**$\alpha$** :( قيمة الثابت) ألفا.

**$\beta_{1-5}$** : معامل الأنحدار للمتغيرات المستقلة (بيتا).

Audit Fees (**AF**) : مقاسة بقيمة أتعاب التدقيق بالدينار الأردني، وهو متغير متصل.

Audit Firm Size (**AS**) : حجم مكتب التدقيق، والمقاس إذا كان احدى الشركات الكبرى (Big4) ، وهو متغير وهمي.

Client Retention Period (**CR**) : فترة الاحتفاظ بالعميل ، وهو متغير وهمي.

Auditor Specialization (**SP**) : مدى التخصص في صناعة العميل، والمقاس بالحصة السوقية لمكتب التدقيق ، وهو متغير وهمي.

Firm Size (**FS**): وهو حجم الشركة المدقق عليها، اخذ لوغيرتم حجم الشركة، وهو متغير ضابط.

**e**: معامل الخطأ العشوائي.

## 5.4 متغيرات الدراسة وكيفية القياس:

### 1- المتغير التابع ( جودة الأرباح ) (Dependent Variable)

وقد تم إستخدام نموذج (Richardson *et al.*, 2005) لقياس جودة الأرباح وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1 (ROA_{i,t} - TACC_{i,t}) + \gamma_2\ TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$$

**$ROA_{i,t+1}$** : معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

حيث أن :معدل العائد على الأصول = الأرباح من عمليات التشغيل المستمرة / متوسط الأصول الكلية، والذي تم استخدامه للتعبير عن ربحية الشركة لتجنب تأثير حجم الشركة على الأرباح، كما تم استخدام الأرباح من عمليات التشغيل المستمرة لتجنب تأثير البنود غير المتكررة على صافي الأرباح وبالتالي على استمرارية وثبات الأرباح.

$\gamma_1$: استمرارية وثبات التدفقات النقدية .

$\gamma_2$: استمرارية وثبات المستحقات .

$\upsilon_{t+1}$ : الخطأ العشوائي.

**$TACC_{i,t}$**: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

اذا افترضنا 0 < $(\gamma2-\gamma1)$ والتي تعنى استمرارية التدفقات في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات، حيث $\gamma 2 < \gamma 1$ وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح؛ وللتركيز على استمرارية المستحقات في جودة الأرباح، فسيتم تعديل المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROA_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$$

حيث ان $\rho1=\gamma1$ وكذلك فإن $\rho2=(\gamma2-\gamma1)$ مع افتراض أن $\rho_2<0$ بحيث تكون المعادلة أكثر سلبية في حالة وجود تمثيل أقل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية. وقد تم حساب المستحقات الكلية عن طريق المعادلة الآتية:

$$TACC=\Delta WC+\Delta NCO+\Delta FIN$$

حيث أن:

**TACC** = التغير في الأصول غير النقدية – التغير في الالتزامات.

**ΔWC** = التغير في الأصول المتداولة التشغيلية [الأصول المتداولة – (النقدية + الإستثمارات المتداولة)] – التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة – الديون قصيرة الأجل] .

**ΔNCO** = التغير في الأصول غير المتداولة التشغيلية [الأصول غير المتداولة – الاستثمارات غير المتداولة] – التغير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير المتداولة – الديون طويلة الأجل] .

**ΔFIN** = التغير في الأصول المالية [الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة] – التغير في الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل+ الديون طويلة الأجل] .

**2- المتغيرات المستقلة ( جودة التدقيق ) (Independent Variable)**

سوف تقوم الدراسة الحالية بقياس جودة التدقيق من خلال المتغيرات التالية:

1. التخصص في صناعة العميل: وتم قياسه بمقدار الحصة السوقية لمكتب التدقيق، ولأغراض التحليل الإحصائي، سيأخذ مكتب التدقيق المتخصص في صناعة العميل القيمة (1) ، والقيمة (0) في حالة عدم التخصص في صناعة العميل.

2. حجم مكتب التدقيق :سيتم قياس هذا المتغير من خلال ارتباطه بمكاتب التدقيق الكبرى (Big4) خلال سنوات الدراسة، حيث اعطي مكاتب التدقيق المرتبطة مع مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) القيمة (1)، والقيمة (0) في حالة عدم ارتباطها.

3. فترة الاحتفاظ بالعميل :لأغراض التحليل الإحصائي، سيأخذ مكتب التدقيق الذي يحتفظ بالعميل لأكثر من ثلاثة أعوام متتالية القيمة(1) ، والقيمة (0) في حالة عدم الاحتفاظ بالعميل.

4. قيمة أتعاب التدقيق: تم قياس هذا المتغير من خلال قيمة أتعاب التدقيق بالدينار الأردني خلال سنوات الدراسة، وقد أخذ اللوغرتيم الطبيعي لأغراض التحليل الاحصائي.

**3– المتغيرات الضابطة (Control Variables):**

- **حجم الشركة:**

يعتبر حجم الشركة من أهم العوامل التي من الممكن أن تؤثر على قيمة الشركة السوقية, وذلك بما لها من ارتباط بجودة الأرباح ومشكلة الوكالة حيث يرى Doukas *et al.* (2000) أن الشركات الكبيرة

أكثر عرضة لمشكلة الوكالة منها للشركات الصغيرة, وذلك بسبب ما يواجهه المستثمرون من صعوبة في الحصول على المعلومات فيها. الأمر الذي أشار إليه Gill and Mathur (2011) حين توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وقيمتها السوقية. أما Berger *et al.* (2001) فقد توصلوا إلى أن مشكلة الوكالة تزداد بالشركات الصغيرة بسبب تعاظم مشكلة عدم تماثل المعلومات, باعتبار أن الشركات الكبيرة تخضع لرقابة المساهمين والمحللين فتكون أقل عرضة لمشكلة عدم تماثل المعلومات. وبناءً على ما تقدم تتوقع الدراسة أن يكون لحجم الشركة تأثير واضح على جودة الأرباح التي تؤثر عبى قيمة الشركة.

- **الرافعة المالية (Financial Leverage):**

تُعبر الرافعة المالية عن نسبة استخدام الشركة للدين في تمويل مشروعاتها, وتعتمد نسبة الرافعة المالية في الشركة على عدة متغيرات من أهمها تكاليف الوكالة الناتجة عن التدفقات النقدية الحرة باعتبار أن الرافعة المالية احد الوسائل التي تعمل على الحد من قدرة الإدارة في استخدام الفوائض النقدية الحرة بما يخدم مصالحها الخاصة مما يؤدي إلى تقليل تضارب المصالح بين المالكين والإدارة ( Jensen, 1986), ومشكلة عدم تماثل المعلومات والتي تعمل على زيادة تكاليف التمويل بالدين ( Myers and Majluf, 1984). كما وأشار ( Modigliani and Miller, 1963) إن قيمة الشركة التي تستخدم التمويل في الدين تفوق الشركات التي تعتمد في تمويلها على الأسهم لما لديون من وفره ضريبية. ويرى (Kester, 1986) إن استخدام التمويل في الدين يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للشركة إلى حد معين وذلك بسبب التكاليف المتعلقة بالدين وخاصة تكلفة الإفلاس ( bankruptcy cost) وتكاليف الوكالة (agency cost) الناتجة عن تضارب المصالح بين الدائنين والمالكين

(Jensen, 1986). وهو ما أشار إليه (Cheng and Tzeng,2011) و( Gill and Obradovich, 2012) انه في حال أُخذ بعين الاعتبار منافع وتكاليف استخدام الدين في نفس الوقت فإن الرافعة المالية تؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للشركة قبل الوصل إلى هيكل رأس المال الأمثل. وقد تم قياس الرافعة المالية من خلال إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول, وهو المقياس الأكثر شيوعا بين الدراسات لأنه يعبر عن حجم المخاطر التي تتعرض لها الشركة من خلال إعطاء نظره شاملة عن عبء الديون. على النحو التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

## 6.4 فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بما يلي:

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص في صناعة العميل وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة الإحتفاظ بالعميل وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

**الفرضية الخامسة:** يوجد مستوى معقول من جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

## 7.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

استخدمت هذه الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الأجتماعية Statistical package for social sciences–SPSS وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive statistics): التي اشتملت على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة.
2. إختبار الارتباطات التبادلية: وتم استخدام اختبار (Variance inflation factor (VIF، لقياس الارتباط بين المتغيرات، ومصفوفة معاملات الارتباط بيرسون (Person)، لمعرفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات.
3. تحليل الانحدار (Regression analysis): تم الإعتماد على هذا التحليل لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

## 8.4 محددات الدارسة:

تتمثل محددات الدراسة بما يلي:

1. اقتصرت هذه الدراسة على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2007–2011، وبالتالي لا يمكننا تعميم نتائج هذه الدراسة على القطاعات الأخرى.
2. تم قياس جودة الأرباح من خلال نموذج واحد، مع العلم أن هنالك مقاييس متعددة أخرى، وقد تعطي نتائج مغايرة لنتائج الدراسة.

# الفصل الخامس

# تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.5 ملائمة البيانات والاختبارات

2.5 التحليل الوصفي للمتغيرات

3.5 نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لعينة الدراسة

4.5 اختبار الفرضيات

5.5 تلخيص الفرضيات

## 1.5 ملائمة البيانات والاختبارات:

يجب علينا قبل البدء بعملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات ، التعرف على مدى ملائمة البيانات لإختبار الفرضيات، وللحصول على ملائمة البيانات، تم إختبارها عن طريق الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات (Multiticollinearity) ، ومصفوفة معاملات الإرتباط بيرسون (Person) .

وتم قياس الإرتباط بين المتغيرات بالإعتماد على إختبار Variance inflation factor (VIF) إذا كانت VIF > 10 تشير إلى وجود إرتباط متعدد (Gujarati, 2003).

**جدول (5−1)**

**نتائج اختبار VIF**

| المتغير | VIF | VIF/1 |
|---|---|---|
| التخصص في صناعة العميل | 1.390 | 0.719 |
| حجم مكتب التدقيق | 1.511 | 0.661 |
| فترة الاحتفاظ بالعميل | 1.240 | 0.806 |
| أتعاب التدقيق | 2.692 | 0.371 |
| حجم الشركة | 2.410 | 0.414 |
| الرافعة المالية | 1.335 | 0.749 |

ويلاحظ من خلال الجدول السابق (5−1) أن جميع قيم VIF أقل من 10، وهذا يدل على عدم وجود إرتباط متعدد بينهم.

وتم إستخدام مصفوفة معاملات الإرتباطات التبادلية للمتغيرات المستقلة، للتأكد من عدم وجود ارتباطات تبادلية بين المتغيرات . ووجود إرتباط تبادلي يزيد عن 70% بين أي متغيرين مستقلين يعتبر إرتباطاً عالياً، وقد ينتج عنه تشويه العلاقة بين المتغير التابع (Gujarati, 2003) .

**جدول (5−2)**

**مصفوفة الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة**

| المتغير | التخصص في صناعة العميل | حجم مكتب التدقيق | فترة الاحتفاظ بالعميل | أتعاب التدقيق |
|---|---|---|---|---|
| التخصص في صناعة العميل | 1 | | | |
| حجم مكتب التدقيق | 0.275 | 1 | | |
| فترة الاحتفاظ بالعميل | 0.303 | -0.094 | 1 | |
| أتعاب التدقيق | 0.174 | 0.534 | -0.019 | 1 |

ويظهر الجدول (5−2) أعلاه، عدم وجود مشكلة ارتباطات تبادلية قد تؤدي إلى التأثير بالنتائج، لذلك لم تقم الدراسة بحذف أي متغير .

## 2.5 التحليل الوصفي للمتغيرات :

نقوم بهذا الجزء بالحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، سواء كانت متغيرات مستقلة أو متغيرات تابعة خلال سنوات الدراسة (2007–2011) كما يوضح الجدول (5–3).

الجدول (5–3)

الاحصاء الوصفي للمتغيرات

| المتغير | السنة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أقل قيمة | أكبر قيمة |
|---|---|---|---|---|---|
| **ROA t+1** | 2007 | 0.0443 | 0.1348 | -0.2515 | 0.4476 |
| | 2008 | 0.0670 | 0.1098 | -0.2176 | 0.3866 |
| | 2009 | 0.0840 | 0.1143 | -0.1373 | 0.5882 |
| | 2010 | 0.0521 | 0.1005 | -0.1281 | 0.3867 |
| | 2011 | 0.0536 | 0.1045 | -0.3089 | 0.3235 |
| **ROA t** | 2007 | 0.0338 | 0.0808 | -0.1500 | 0.2999 |
| | 2008 | 0.0418 | 0.1337 | -0.2515 | 0.4476 |
| | 2009 | 0.0706 | 0.1048 | -0.1359 | 0.3866 |
| | 2010 | 0.0841 | 0.1123 | -0.1373 | 0.5882 |
| | 2011 | 0.0529 | 0.0971 | -0.1281 | 0.3867 |
| **TACC** | 2007 | 1698222 | 20322664 | -90428315 | 110908000 |
| | 2008 | 5316340 | 27348740 | -20783566 | 168016000 |
| | 2009 | 2956073 | 19378460 | -22241101 | 129337000 |
| | 2010 | 1127723 | 36337197 | -204615000 | 158808962 |
| | 2011 | 5686793 | 35605126 | -16986268 | 223870000 |
| **fees** | 2007 | 11395 | 14169 | 1250 | 70000 |
| | 2008 | 12312 | 14612 | 1750 | 75000 |
| | 2009 | 13187 | 17895 | 2000 | 104500 |
| | 2010 | 13090 | 18081 | 2000 | 106500 |
| | 2011 | 12528 | 14711 | 2000 | 75000 |

وفيما يلي تحليل للجدول السابق :

- العائد على أصول الشركة في السنة القادمة: تم قياسه من خلال صافي الأرباح التشغيلية في السنة القادمة مقسوماً على متوسط الأصول، ونلاحظ في الجدول السابق ارتفاعاً في متوسط العائد على أصول الشركات في عام 2007 حيث بلغ 0.0443 بانحراف معياري مقداره 0.1348، حتى وصل إلى 0.0840 في عام 2009 بإنحراف معياري 0.11434 وانخفاضه في عام 2010 ، 2011 إلى 0.0521 ، 0.05355 على التوالي، وهي قيم تتراوح بين أعلى قيمه وأقل قيمه خلال سنوات الدراسة، وهذا يشير إلى وجود ربحية في الشركات بدرجة معقولة.
- العائد على أصول الشركة في نفس السنة: تم قياسه من صافي الأرباح التشغيلية مقسوماً على متوسط الأصول ، ونلاحظ في الجدول السابق ارتفاعاً في العائد على أصول الشركة في عام 2007 حيث بلغ 0.0338 بانحراف معياري مقداره 0.0808 إلى أن وصل 0.0841 في عام 2010 بانحراف معياري 0.1123 وإنخفاضه في عام 2011 إلى 0.0529، وهي قيم تتراوح بين أعلى قيمه وأقل قيمه خلال سنوات الدراسة.
- المستحقات الكلية : يتم قياسه عن طريق نموذج: Richardson *et al.* ، ونلاحظ في الجدول السابق أن جميع متوسطات الأصول موجبة القيمة خلال الفترة من 2008-2011، والتي تعني من خلال النموذج أقل موثوقية، حيث تؤدي إلى التقليل من جودة الأرباح في الشركة، وفي عام 2007 كانت القيمة سالبة والتي تزيد في الموثوقية وتعبر عن الجودة في الأرباح .

- أتعاب التدقيق : تم قياسه من خلال أتعاب مكاتب التدقيق للشركات محل الدراسة بالدينار الأردني . ونلاحظ في الجدول السابق ارتفاع متوسط أتعاب التدقيق في عام 2007 من 11395 دينار، بإنحراف معياري قدره 14169، وقد إستمرت أتعاب التدقيق بالارتفاع حتى عام 2010 لتصل إلى 13090 بإنحراف معياري 18081 وفي عام 2011 انخفض متوسط الأتعاب إلى 12528 بإنحراف معياري 14711، وهي قيمة تتراوح بين أعلى قيمة وأقل قيمة خلال سنوات الدراسة، إن اتعاب التدقيق تتراوح حسب حجم الشركة المدقق عليها، وحسب حجم مكتب التدقيق وسمعته.

ويوضح الجدول التالي (5-4) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهميه Dummy variables :

جدول (5-4)

الاحصاء الوصفي للمتغيرات الوهمية

| المتغير | التصنيف | المشاهدات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| التخصص في صناعة العميل | 1 | 190 | 73% |
| | 0 | 70 | 27% |
| حجم مكتب التدقيق | 1 | 74 | 28% |
| | 0 | 186 | 72% |
| فترة الاحتفاظ بالعميل | 1 | 220 | 85% |
| | 0 | 40 | 15% |

ونلاحظ من الجدول (5-4) ما يلي :

أن التغير في الاحتفاظ بالعميل تم قياسه من خلال عدد السنوات التي احتفظ بها مكتب التدقيق بعميله، وقد تم التعبير عن مكتب التدقيق الذي احتفظ بعميله أكثر من 3 سنوات متتالية بالقيمة (1)، وفي حالة عدم الاحتفاظ بالعميل بالقيمة (0). ونلاحظ من الجدول (5-4) أن فترة الإحتفاظ بالعميل خلال سنوات الدراسه حققت 220 مشاهده بنسبة 85% ، و 40 مشاهده بنسبة 15% من المشاهدات لم تحقق الأحتفاظ بالعميل وهذا يدل على أن أغلبية مكاتب التدقيق تحتفظ بعملائها لفترات طويلة نسبياً، وقد يعود هذا إلى عدم وجود حد أقصى للإحتفاظ بالعميل في القانون الأردني.

إن المتغير التخصص في صناعة العميل، والذي تم قياسه من خلال الحصة السوقية لمكتب التدقيق بالرجوع إلى دراسة أبو عيسى ، وقد تم التعبير عن المكاتب المتخصصة في صناعة العميل بالقيمة (1) ، والمكاتب غير المتخصصة في صناعة العميل بالقيمه (0). ونلاحظ من الجدول (5-4) أن نسبة 73% من المشاهدات قد تم تدقيقها من قبل مكاتب تدقيق متخصصة ، وبنسبة 27% لم تدقق من قبل مكاتب تدقيق متخصصة .

إن المتغير حجم مكتب التدقيق والذي تم قياسه بإرتباطه مع مكاتب Big4 ، وقد تم التعبير عن مكاتب التدقيق المرتبط مع Big4 بالقيمة (1) ، وبالقيمه (0) في حالة عدم ارتباطه مع Big4. ونلاحظ من الجدول ( 5-4 ) أن 74 مشاهدة بنسبة 28% قد تم تدقيقها من قبل مكاتب تدقيق مرتبطه مع Big4 ، وأن 186 مشاهده بنسبة 72% لم تدقق من قبل مكاتب تدقيق مرتبطه مع Big4.

## 3.5 نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لعينة الدراسة :

يتناول هذا الجزء عرض لنتائج التحليل التي تم قياسها بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد (Multiple Regression OLS)، لبيان أثر متغيرات جودة التدقيق في جودة الأرباح وعرض مدى جودة الأرباح في الشركات خلال سنوات الدراسة .

ويبين الجدول (5−5) والجدول (5−6) نتائج تحليل الانحدار لعينة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها ( 52 ) شركة، حيث يبين الجدول (5−5) أثر متغيرات جودة التدقيق في جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لطول فترة الدراسة

الجدول (5−5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعينة الدراسة

| | | | |
|---|---|---|---|
| **R square** | .466 | | |
| **Adj. R square** | .453 | | |
| **F-Statistic** | 36.594 | .000 | |
| **sig.** | **t** | **Coefficient(β)** | **المتغير** |
| 0.579 | 0.556 | 0.030 | **التخصص في صناعة العميل** |
| 0.567 | -0.574 | -0.032 | **حجم مكتب التدقيق** |
| 0.347 | -0.941 | -0.048 | **فترة الاحتفاظ بالعميل** |
| 0.172 | 1.368 | 0.103 | **أتعاب التدقيق** |
| 0.001 | 8.719 | 0.623 | **حجم الشركة** |
| 0.05 | 1.967 | -0.105 | **الرافعة المالية** |

مناقشة نتائج تحليل الانحدار واختبار فرضيات الدراسة :

- صلاحية نموذج الدراسة في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الممثل في قيمة الشركة , حيث بلغت قيمة (F-Statistic) لنموذج الدراسة (36.594) وبدلالة إحصائية عند مستوى (0.000), وتعتبر قيمة (F-Statistic) في النموذج ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05), وعليه فإن معامل واحد على الأقل لا يساوي صفر في هذا النموذج, حيث أنه سترفض الفرضية العدمية في كل معاملات التقدير (Coefficient) عند تساويها مع صفر .
- كما تظهر النتائج قدرة المتغيرات المستقلة المكونة لنموذج الدراسة في تفسير ما نسبة (46%) من التغير الحاصل في قيمة الشركات الصناعية الأردنية الممثلة في عينة الدراسة, حيث بلغت قيمة (R2 Adjusted) في النموذج المستخدم (0.453).
- تشير النتائج في تحليل الإنحدار لعينة الدراسة في الجدول ( 5-5 ) إلى وجود علاقة سالبة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( 5% ) بين التخصص في صناعة العميل وبين جودة الأرباح. واختلفت نتيجة هذه الدراسة بما يتعلق بهذا المتغير مع دراسة Kwon *et.al* (2007) , Jaggi *et.al*.(2012) , Reyad (2013) ، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة Balsam *et.al* (2013) ، ويمكننا تفسير هذا الإختلاف إلى عدم وجود إهتمام بالتخصص الفعلي في القطاعات من قبل مكاتب التدقيق.
- ونلاحظ وجود علاقة سلبية لكن ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، وقد إختلفت

هذه الدراسة مع نتائج الدراسات Reyad (2013) , أحمد (2012) , Hussainy (2008) ، حيث وجدت هذه الدراسات علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية ، واتفقت نتائج هذه الدراسة بما يتعلق بهذا المتغير مع دراسة Caneghem (2004) ، ويمكن تفسير ذلك بأن جودة مكاتب التدقيق متشابهه في الأداء الوظيفي، وهذا مؤشر جيد لمكاتب التدقيق الأردنية والتي تتنافس في الأداء مع أداء مكاتب التدقيق الكبرى (Big4) .

- ونلاحظ أيضاً وجود علاقة موجبة، لكن ليست ذات دلالة إحصائية بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة مثل Chen et.al (2008). وتتفق هذه الدراسة مع دراسة Reyad (2013) التي أوجدت علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية. ويمكننا تفسير هذه النتيجة بعدم تأثر جودة التدقيق التي تقدمها مكاتب التدقيق بفترة الاحتفاظ بالعميل، وذلك بسبب الإهتمام الزائد لمكاتب التدقيق بسمعتها في السوق ، وبسبب الرقابة الدائمة التي تشجع على تقديم أداء أفضل .

- ونلاحظ أيضاً وجود علاقة موجبة لكن ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين مقدار أتعاب التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ، ولا تتفق مع نتائج دراستي أحمد (2012) , و Mitra *et.al.* (2009) ، التي وجدت علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، ويمكننا تفسير هذه النتيجة بأن زيادة أتعاب التدقيق لم ينتج عنها اي تغيير، أو بذل ساعات عمل أكثر ليعطي جودة أعلى.

كما يظهر الجدول (5–6) جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لطول فترة الدراسة.

الجدول (5–6)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لعينة الدراسة

| $ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROA_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$ | | | |
|---|---|---|---|
| **المتغير** | ***p*** | ***t*** | **sig.** |
| **ROA** | 0.235 | 3.701 | 0.001 |
| **TACC** | 0.101 | 2.024 | 0.044 |

- وتشير نتائج تحليل الإنحدار لعينة الدراسة في الجدول (5–6) إلى عدم وجود جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث كانت $P2>0$ والتي تعني استمرارية التدفق النقدي أقل من إستمرارية المستحقات، وبالتالي تدني في جودة الأرباح، وقد يوعز السبب إلى آثار الأزمة العالمية التي قد أدت إلى اتباع سياسات للحفاظ على سمعة الشركة التي بدورها اثرت على جودة الأرباح .

## 4.5 إختبار الفرضيات :

**الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص في صناعة العميل وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم إختبار الفرضية الأولى باستخدام تحليل الانحدار، كما يوضحه الجدول (5-5)، ونلاحظ من الجدول (5-5) عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية، حيث بلغت قيمة (t) ( 0.556) وبدلالة إحصائية 0.579 وبذلك ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم اختبار الفرضية الثانية باستخدام تحليل الإنحدار، كما يوضحه الجدول (5-5)، ونلاحظ من الجدول (5-5) عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على جودة الأرباح في الشركات الصناعية حيث بلغت قيمة (t) ( 0.574- ) وبدلالة إحصائية 0.567 وبذلك ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فترة الإحتفاظ بالعميل وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم إختبار الفرضية الثالثة باستخدام تحليل الإنحدار كما يوضحه الجدول (5-5)، ونلاحظ من الجدول (5-5) عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح في

الشركات الصناعية حيث بلغت قيمة (t) ( 0.941− ) وبدلالة إحصائية 0.347 وبذلك ترفض هذه الفرضية.

**الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب التدقيق وبين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

تم إختبار الفرضية الثالثة باستخدام تحليل الإنحدار كما يوضحه الجدول (5−5)، ونلاحظ من الجدول (5−5) وجود أثر ذات دلالة احصائية لأتعاب التدقيق على جودة الأرباح في الشركات الصناعية حيث بلغت قيمة (t) (1.368 ) وبدلالة إحصائية 0.172 وبذلك ترفض الفرضية.

**الفرضية الخامسة:** يوجد مستوى معقول من جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

يبين الجدول (5−6) نتائج اختيار الفرضية الخامسة ، ونلاحظ من الجدول أن P2>0 كانت مما يدل على أن استمرارية التدفق النقدي أقل من إستمرارية المستحقات، وبلغت قيمة (t) (2.024) وبدلالة إحصائية (0.044) مما يدل على عدم وجود جودة في الأرباح وبذلك ترفض الفرضية.

## 5.5 تلخيص الفرضيات :

جدول (7-5)

ملخص الفرضيات

| رقم الفرضية | المتغير | نتيجة اختبار الفرضية | نوع الأثر |
|---|---|---|---|
| 1 | التخصص في صناعة العميل | رفض | سلبي وغير مهم احصائيا |
| 2 | حجم مكتب التدقيق | رفض | سلبي وغير مهم احصائيا |
| 3 | فترة الاحتفاظ بالعميل | رفض | ايجابي وغير مهم احصائيا |
| 4 | أتعاب التدقيق | رفض | ايجابي و مهم احصائيا |
| 5 | جودة الأرباح | رفض | غير مهم احصائيا |

# الفصل السادس

# النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.6 تمهيد

2.6 النتائج

3.6 الاستنتاجات

3.6 التوصيات

### 1.6 تمهيد :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة التدقيق على جودة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقدمت فرضيات عن طبيعة العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى نتائج واستنتاجات للإجابة على تساؤلات الدراسة وفرضياتها .

### 2.6 النتائج :

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي :

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين التخصص في صناعة العميل وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين فترة الإحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود علاقة ذات علاقة إحصائية عند مستوى 5% بين قيمة أتعاب التدقيق وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
- عدم وجود جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة من (2007–2011) ككل.

## 3.6 الاستنتاجات:

نستنتج من النتائج السابقة ما يلي:

- لا يوجد دور فعّال للتدقيق الخارجي في تعزيز جودة الأرباح.
- ليس هنالك رقابة فعالة من قبل الجهات المنظمة للسوق المالي والجهات الأخرى ذات العلاقة بالرقابة على مكاتب التدقيق وأدائها.
- أن التدقيق الخارجي لا يضمن لمستخدمي البيانات استمرارية الشركة المدققة.
- ليس هنالك فروق كبيرة بين جودة التدقيق المؤداة من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة ومكاتب التدقيق الصغيرة.
- لا يوجد قانون يلزم مكاتب التدقيق بالاحتفاظ بعملائها لحد أقصى.
- أن الزيادة في قيمة الأتعاب يؤدي إلى زيادة ساعات التدقيق المقدمة مما يولد زيادة في جودة الأرباح في الشركات.
- أن الإدارة تتبع سياسات في تظليل الأرباح، قد تكون لأسباب انتهازية.

## 4.6 التوصيات :

وفقاً للنتائج التي تم الوصول اليها نستخرج التوصيات التالية:

- ضرورة تفعيل دور التدقيق الخارجي في تعزيز جودة الأرباح من خلال الهيئات القانونية والحكومية.
- على الشركات العمل على تعزيز جودة أرباحها، لما لذلك من أثر إيجابي على إستمراريتها، وزيادة مصداقيتها لدى الأطراف ذات العلاقة.
- أن على الجهات المنظمة للسوق المالي والجهات الأخرى ذات العلاقة تفعيل الرقابة على مدى جودة التدقيق الخارجي ليكون لها دور فعال في تحسين جودة الأرباح.
- إجراء المزيد من البحوث التي تتناول جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لمعرفة الخصائص أو العوامل التي تؤثر عليها.

# قائمة المراجع

**أولا- المراجع العربية:**

**1- الكتب:**


1. توماس، وليام، و هنكي، امرسون، تعريب ومراجعه حجاج،احمد حامد و سعيد كمال الدين، 1989، *دار المريخ* –السعودية .

2. الخطيب، خالد راغب، 2009، "علم تدقيق الحسابات النظري والعملي"، دار المستقبل، عمان–الأردن.

3. سواد، زاهرة، 2009، "مراجعة الحسابات والتدقيق"، دار الراية، عمان–الأردن.

4. الساعي، مهيب، وعمرو، هبه، 1991، "علم تدقيق الحسابات"، *دار الفكر للنشر والتوزيع*، عمان–الأردن.

5. سلامة، رأفت، وآخرون، 2011، " علم تدقيق الحسابات النظري"، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*، عمان–الأردن.

6. هادي التميمي، 2004، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، *دار وائل للنشر*، عمان، الأردن.

7. عبد الله، خالد، 2004، "علم تدقيق الحسابات– الناحية النظرية"، *دار وائل للنشر والتوزيع*، عمان–الأردن.

8. المطارنة، غسان، 2006، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، *دار المسيرة للنشر والتوزيع*، عمان–الأردن.

9. مسعود صديقي، محمد التهامي طواهر، 2012، المراجعة وتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، *مطبعة مزوار*، الوادي.

## 2- المجلات والدوريات:

1. ابو عجيلة عماد، والشريف إقبال، (2009)، "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية"، ورقة عمل: المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية إدارة الأعمال: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان.
2. ابو نصار، محمد، الدبعي، مأمون، أبو علي، سوزي، (2011)، "أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية"، *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 7، العدد 1، ص 67-94.
3. أبو عيسى، دعاء، (2012) ، "مدى وجود التخصص في التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، المجلد 38، العدد 1، ص 47-75.
4. احمد، سامح، (2012)، "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* ، المجلد 8، العدد 4، ص 736-761.
5. حمدان، علام و آخرون، (2012)، "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، *المجلة الاردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 8، العدد 3، ص 409-433.

6. سويدان، ميشيل، (2010)، بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، المملكة العربية السعودية، المجلد الرابع ولعشرون،العدد الأول، ص 49-86.

**ثانياً- المراجع الأجنبية:**

**Article in Journal**

1. Altamuro, J. and A. Beatty. (2006). Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?. Working paper, Ohio State University.
2. Ball, R., Shivakumar, L.. (2005). "Earnings Quality in UK Private Firms: Comparative Loss Recognition Timeliness". *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 39, pp.83-128.
3. Balsam, Steven, Krishnan, Jagan, and Yang , Joon. (2003) . "Auditor Industry Specialization and Earnings Quality*". Auditing-a Journal of Practice & Theory*, Vol. 22, No. 2, pp. 71-97.
4. Bauwhede, H. V., M. Willekens, and A. Gaeremynck. 2000. Audit Quality, Public Ownership and Firms' Discretionary Accruals Management. *Working Paper*.
5. Beasley, M. S. (1996), 'An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud'. *The Accounting Review*, 71, 443–465.

6. Beasley, M. S., & Petroni, K. R. (2001) .”Board Independence and Audit-Firm Type”. *Auditing*, 20, 97-114

7. Becker, C., M. DeFond, J. Jiambalvo, and K. R. Subramanyam (1998), ‘The Effects of Audit Quality on Earnings Management’. Auditing: A *Journal of Practice and Theory*, Vol. 15, 1–24.

8. Bedard, J. and S. F. Biggs (1991), ‘Pattern Recognition, Hypotheses Generation, and Auditor Performance in an Analytical Task’. *The Accounting Review*, Vol. 66, 622–642.

9. Bedard Jean. (2006). "Reported Internal Control Deficiencies and Earnings Quality ". Working Paper University of New South Wales.

10. Bellovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers. (2005). "Earnings Quality: It's Time to Measure and Report". *The CPA Journal*, pp 3237.

11. Block, S. (1999). “A Study of Financial Analysts: Practice and Theory”. *Financial Analysts Journal*, Vol. 55, No. 4, pp 86-95.

12. Bonner, S. and B. Lewis (1990), ‘Determinants of auditor expertise’. *Journal of Accounting Research,* Vol. 28(Supplement), 1–2.

13. Caneghem, T. (2004). “The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding -up Behavior: Some UK Evidence”. *European Accounting Review*, Vol. 13, No.4, pp.771- 786.

14. Carcello , Joseph V., Nagy, Albert L. (2004). "Client size, Auditor Specialization and Fraudulent Financial Reporting". *Managerial Auditing Journal*, Vol. 19 Iss: 5, pp.651 – 668.
15. Carcello, J. V. & Nagy, A. L. (2004). Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 55-69.
16. Chen, C. Lin, C. and Lin, Y. ,(2008), "Audit Partner Tenure, Audit Firm Tenure, and Discretionary Accruals: Does Long Auditor Tenure Impair Earnings Quality?", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 25, No.2, pp. 415-445.
17. Clarkson, P. M. 2000. Auditor Quality and the Accuracy of Management Earnings Forecasts. *Contemporary Accounting Research*. Vol. 17, No. 4: 595-622.
18. Copley, P. A. 1991. The Association Between Municipal Disclosure Practices and Audit Quality. *Journal of Accounting and Public Policy*. Vol. 10, No. 4: 245.
19. Copley, P.A., and M.S. Doucet, (1993), "The impact of Competition on the Quality of Governmental Audits", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, pp. 88-98.

20.DeAngelo, L. (1981), "Auditor Size and Audit Quality", *Journal of Accounting and Economics*, vol. 3, pp. 189–199.

21.Dechow, P., Dichev, I., (2002), "The quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors", *The Accounting Review* 77, pp. 35-59.

22.Dechow , P., & Schrand, C. (2004), "Earnings Quality", The Research Foundation of CFA Institute.

23.Dechow, P., R. Sloan, and A. Sweeney (1996), 'Causes and Consequences of Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC'. *Contemporary Accounting Research* 13, 1–36.

24.Dechow P. M., W. Ge and C. Schrand, (2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, their Determinants and their Consequences", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.50 No. (2-3), pp. 344-401.

25. Ducharme,L.,Malatesta,P.,Sefcik,S. (2004). "Earnings Management, stock issues, and shareholder lawsuits". *Journal of Financial Economics*, 71, 27–49.

26. Ebrahim, Ahmad. (2001). “Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: an Additional Evidence”. Working Paper, Rutgers University.

27. Francis, J. R., P. Michas, and S. Seavey (2013), “Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries”. *Contemporary Accounting Research*, Vol 30 No.1, pp.325-355.

28. Francis, J., P. Olsson, and K. Schipper (2006), “Earnings Quality”, *Foundations and Trends in Accounting*, Vol. 1, pp. 259-340.

29. Francis, J., R. LaFond, P. M. Olsson, and K. Schipper. (2004). “Costs of Equity and Earnings Attributes”. *The Accounting Review*, Vol 79 No.4, pp. 967-1010.

30. Francis, J., R. LaFond, P. Olsson, and K. Schipper. (2005). ‘The Market Pricing of Accruals Quality’. *Journal of Accounting and Economics*, 39, pp.295–327.

31. Garcı´a et al., (2012), “Audit committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies”, *Journal of Management & Governance*, Vol.16, No. 2 , pp 305-331.

32. Gong, G.,Louis,H.,Sun,A. (2008). "Earnings Management, Lawsuits, and Stock-for-Stock Acquirers' Market Performance". *Journal of Accounting and Economics*, 46, pp. 62–77.

33. Guay, W., Kothari, S., Watts, R., (1996), "A Market-Based Evaluation of Discretionary Accrual Models", *Journal of Accounting Research*, Vol. 34, pp. 83-105.

34. Gujarati, D. N. (2003)"Basic Econometrics", McGraw-Hill, 4th Edition,NewYork, USA.

35. Gul, F. and L. K. Wah (2002), 'Insider Entrenchment, Board Leadership Structure and Informativeness of Earnings'. Working paper, City University of Hong Kong.

36. Gul, Ferdinand, Fung , Simonm and Jaggi, Bikki, (2009), "Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 47, No. 3, pp 265–287.

37. Hermanns, Severine., (2006), " Financial Information and Earnings Quality: a Literature Review", Working Paper Facultes Universitaires NoterDame De La Paix.

38.Hogan C. E. and D. C. Jeter. (1999), "Industry Specialization by Auditors", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 18 (Spring), 1-17.

39. Hong & wong, (1993),"Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient", *The Accounting Review*, Vol. 68, No. 2, PP. 346-366.

40. Hussainey, Khaled, (2008), "The Impact of Audit Quality on Earnings Predictability", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 24 No. 4, pp. 340-351.

41. Jaggi, Bikki, (2012), "Auditor Industry Specialization, Political Economy and Earnings Quality: Some Cross-Country Evidence", *Journal of International Financial Management & Accounting*. Vol. 23 No.1, pp 23-61.

42.Kim, J. B., R. Chung, and M. Firth, 2003, "Auditor Conservatism, Asymmetric Monitoring, and Earnings Management", *Contemporary Accounting Research*, Vol.20, pp. 323-359.

43.Klein, A. (2002), 'Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management'. *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33, 375–400.

44. Knapp, C. Michael, (1991) "Factors That Audit Committee Members Use as Surrogates for Audit Quality", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol.10, No.1, pp. 35-52.

45. Krishnan, G., Srinidhi, B., Su, L., (2008), "Inventory Policy, Accruals Quality and Information Risk", *Review of Accounting Studies.* Vol.13, pp. 369-410.

46. Kwon, Soo, Chee, LIM, and Tan Patricia, (2007), "Legal Systems and Earnings Quality: The Role of Auditor Industry Specialization, *Auditing-a Journal of Practice & Theory*, Vol. 26, No. 2, pp. 25-55.

47. Larcker, D. and S. Richardson (2004), 'Fees Paid to Audit Firms, Accrual Choices and Corporate Governance'. *Journal of Accounting Research*, Vol. 42, 625–658.

48. Lin, W. Jerry., Li F. June., & Yang S. Joon., (2006), "The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", *Managerial Auditing journal* , Vol. 21, No. 9, pp 921-933.

49. Mikhail, M.B., B.R. Walther, and R.H. Willis, (2003), "Reactions to Dividend Changes Conditional on Earnings Quality", *Journal of Accounting, Auditing & Finance* (Greenwood Publishing Group Inc.).

50. Mitra ,Santanu Deis, Donald R., Hossain, Mahmud, (2009), "The Association between Audit Fees and Reported Earnings Quality in pre-

and post-Sarbanes-Oxley regimes", *Review of Accounting and Finance*, Vol.8, No.3, 2009, pp. 232-252.

51. Myers, J., L. Myers, and T. Omer (2003). 'Exploring the Term of the Auditor-client Relationship and the Quality of Earnings: A case for mandatory auditor rotation?'. *The Accounting Review.* Vol. 78, pp.779–799.

52. Nagy, A. (2005). Mandatory audit Firm Turnover, Financial Reporting Quality, and Client Bargaining Power: The case of Arthur Andersen. *Accounting Horizons* m Vol. 19 (2): 51–68.

53. Palmrose, Z. ,(1986), "Audit Fees and Auditor Size: Further Evidence", *Journal of Accounting Research*, Vol.24, pp. 97-110.

54. Palmrose, Z., V. J. Richardson, and S. Scholz (2004), 'Determinants of Market Reactions to Restatement Announcements'. *Journal Accounting and Economics,* Vol. 37, 59–89.

55. Peasnell, K., P. Pope, and S. Young (2005). 'Board Monitoring and Earnings Management: Do outside directors influence abnormal accruals?' *Journal of Business Finance and Accounting* 32, 1311–1346.

56. Penman, S. and X.-J. Zhang (2002), 'Accounting Conservatism, the Quality of Earnings and Stock Returns'. *The Accounting Review*, Vol. 77, 237–264.

57. Penman, Stephen H., (2003), "The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble", *Accounting Horizons, Supplement*, pp 779.

58. Reyad, Sameh , (2013), “The Role of Auditing Quality as a tool of Corporate Governance in Enhancing Earnings Quality: Evidence from Egypt”, *International Management Review*, Vol. 9 No. 2, pp. 83-93.

59. Revsine, L., D. Collins, and W. B. Johnson. (1999) . Financial Reporting and Analysis. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall

60. Richardson, S., (2003), “Earnings Quality and Short Sellers”, *Accounting Horizons* , Vol.17, pp. 49-61

61. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, I. (2005), “Accrual Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices”, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 39 No. 3, pp. 473- 485.

62. Sarup, Deepak. (2004). “Watchdog or Bloodhound?”. *Information Systems Control Journa*, Vol.1

63. Schipper, K. and L. Vincent (2003), ‘Earnings quality’. *Accounting Horizons*, 17, pp. 97–110.

64. Simunic, D. A. (1984). Auditing, Consulting, and Auditor Independence. *Journal of Accounting Research,* Vol. 22: 679–702.

65. Teoh ,Siew, Wong, T. J. , 1993, "Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient" , *The Accounting Review*, Vol. 68, No. 2, pp. 346-366 .

66. Verdi, R., (2006), "Financial Reporting Quality and Investment Eefficiency", Working paper, Massachusetts Institute of Technology.

67. Wright, A. and S. Wright (1997), 'An Examination of Factors Affecting the Decision to Waive Audit Adjustments'. *Journal of Accounting, Auditing and Finance,* Vol.12, 15–36.

68. Yeo, G., P. Tan, K. Ho, and S. Chen. (2002). 'Corporate Ownership Structure and the Informativeness of Earnings'. *Journal of Business, Finance and Accounting*, 29, pp. 1023–1046.

**Abstract**

**Ibrahim, Mohamad Ali. The Impact of Audit Quality on Earnings Quality: An Empirical Study on Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange.**

**Master Thesis, Yarmouk University 2014.**

**(Supervisor: Prof. Mahmoud Hasan Qaqish)**

The aim of this study is to examine the impact of audit quality on earning quality in Jordan, using a sample of 52 manufacturing companies listed on the Amman Stock Exchange for the period during 2007-2011. Relevant data were collected from the ASE website and from the annual reports of sample companies. Audit quality was assessed using four proxies: audit firm size, audit fees, client retention period, and auditor specialization While, Richardson *et al.* 2005 model was used to measure earning quality. To achieve the objectives of the study, multiple regression analysis was used. Results indicated that there is no significant relationship between audit fees Audit firm size, Auditor specialization and client retention period on earning quality. Also, there is no earning quality in all sampled period. Based on these result the study recommend related party to pay more attention about the role of external auditor in promoting earning quality, and when selecting external auditor.

**[Keywords]: Audit Quality; Earnings Quality; Manufacturing companies; ASE**